الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم –
كلية الحقوق والعلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية
تخصص: تحليل اقتصادي

الموضوع:

أثر إتفاق الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري

إعداد الطالب:
دحمان أحمد

الأستاذ المشرف:
د/ بابا عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

- أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
- د. بابا عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مقررا
- د. عابد العربي	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا
- د. يوسفي رشيد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا
- د. براينيس عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية 2011/2010

الإهـــداء

أهـــــدي ثـمـرة عـمـلـي المـتـواضع إل أبـي وأمـي حفـظـهـمـا .

إلـــــى زوجـتـي الـتـي قـدمـت لـي كـل الـمـسـاعـدة ووفـرت لـي كـل الـظـروف لإتـمـام هـذا الـعـمـل الـمـتـواضع.

كلمة شكر

أتقدم بخالص تقديري وجزيل الشكر للأستاذ المحترم بابا عبد القادر لتفضله بالإشراف على هذا العمل وتقديمه يد العون بملاحظاته المنهجية والعلمية والتي ذللت لي مصاعب البحث وأنارت لي الطريق فجزاء عنا جزيل الشكر.

كما أقدم شكري إلى كل من شجعني على إعداد هذا البحث ولو بكلمة طيبة.

تشهد الساحة الاقتصادية العالمية حاليا العديد من التغيرات قد يكون لها أثار مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية ولعل من أهم هذه المتغيرات الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الدولية.

وتعتبر أوروبا الشريك الاقتصادي الرئيسي لكثير من الدول المتوسطية وعلى سبيل المثال الجزائر. لذلك فإن قيام الإتحاد الأوربي سيحمل أثارا إيجابية وسلبية على هذه الدول.

هذا وتعود فكرة اتفاقيات وتنظيمات أوربية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث كان الهدف منها تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأوربية بغرض الحد من المنافسات التي ظهرت خلال تلك الفترة.

ولعل من أهم ملامح وأثار هذه التحولات السعي نحو تجسيد آليات اقتصاد السوق وما سيتتبعه من خصخصة المؤسسات الاقتصادية وتحرير الأسعار وكذا تحرير المبادلات التجارية وتحرير سعر الصرف وإدخال التعديلات الهيكلية والتصحيحات اللازمة. بما يتفق والرؤية السائدة عالميا والتي تتخذ من الليبرالية مذهبا والعولمة وسيلة وغاية.

ولعل تسارع الأحداث وتزايد التكتلات الإقليمية وما يتبعها من حصر تبادل المنافع بين أعضائها دون غيرهم هو ما حث الجزائر إلى السعي إلى التوقيع الشراكة مع الاتحاد الأوربي [1]، والذي يمثل حدثا مهما سيكون من أهم نتائجه إقامة منطقة تبادل حر[2]، بين ضفتي المتوسط.

---

[1]ـ تم التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في أفريل 2002، ودخل حيّز التنفيذ 2005.

[2]- رفع الحواجز الجمركية وفتح الشوق الجزائرية في وجه السلع الأوروبية.

الإشكاليـة:

إذا كان الهدف الأساسي من توقيع الجزائر على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي هو بناء علاقات مميزة تكون قاعدتها الأمن والرخاء الاقتصادي والتنسيق والتشاور الأمني ففي نفس الوقت فرصة وتحديات للاقتصاد الوطني للاستفادة من المساعدات المالية والفنية المقدمة من الإتحاد الأوربي فضلا عن تشجيع الاستثمارات الأجنبية،ومن جهة أخرى تحديا في اقتحام الأسواق الأجنبية عن طريق تنويع المنتجات.
كما أن هناك واقعا جديدا سيواجه الاقتصاد الجزائري يتمثل في المنافسة التي تنشأ عن طريق التفكيك التدريجي للقيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تحمي المنتوج الوطني.

هذا الاتفاق حتما سيكون له انعكاسات وآثار على الاقتصاد الجزائري الأمر الذي يستدعي دراسة جملة من التحديات التي ستواجه الاقتصاد الجزائري من جهة والامتيازات والفرص التي يمكن الاستفادة منها نتيجة هذا الاتفاق من جهة ثانية.
السؤال الذي ينبغي أن يطرح في هذه الإشكالية:
ما هي آثار انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية على الاقتصاد الجزائري ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تطرقنا إلى تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- مـا هي الشراكة الأورومتوسطية ؟
- مـا هو مضمون إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ؟
- مـا هو واقع الإقتصاد الجزائري والفرص والتحديات التي تواجهه ؟
- هـل يستطيع الإقتصاد الجزائري الاستفادة من عقد الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ؟
- هـل يستطيع الاقتصاد الجزائري من مواجهة الآثار السلبية لعقد الشراكة ؟

فرضيـات البحـث:

في اعتقادنا أن الموضوع محل بحث يستلزم اختبار أثر مجموعة من الفرضيات:

- تقـوم اتفاقيات الشراكة على فلسفة التعاون والتبادل والتنمية في مختلف الميادين.
- تختلـف نتائج وأثار الشراكة على الاقتصاد الوطني، فهناك أثار سلبية وأخرى إيجابية.
- يستطيـع الاقتصاد الجزائري متمثلا في مؤسساته فرض نفسه ولعب دور رئيسي من خلال اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي.
- أصبـح من الضروري على الجزائر مواصلة جهودها الإصلاحية في جميع القطاعات الاقتصادية بدون استثناء والاستفادة من مزايا اتفاق الشراكة.
- هنـاك عراقيل ومشاكل تواجه الاقتصاد الجزائري قد تعرقل نسبيا الاستفادة من هذه الشراكة.

أسبـاب اختيـار الموضـوع:

من بين الأسباب التي دفعتني إلى معالجة هذا الموضوع فتكمن أساسا في:

- قيمـة وأهمية هذا الموضوع في المجال الاقتصادي.
- حداثـة موضوع الشراكة وما يتميّز به عن البحوث الأخرى.
- أغلـب الأبحاث التي كتبت في الموضوع جد قليلة.

أهميـة البحـث:

تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية كبيرة بالنسبة كثير من الدول سيما عندما يتعلق الأمر بالتنمية الاقتصادية. كما اعتبرتها العديد من المؤسسات الاقتصادية آلية ناجحة لتوسع والنمو والحفاظ على مكانتها في ظل تزايد حدة المنافسة. كما أتت هذه الدراسة لتسلط الضوء على الجوانب والأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة ومدى انعكاساتها الإيجابية والسلبية على الاقتصاد الوطني في ظل المرحلة الراهنة والمستقبلية.

أهداف البحث:

إن الهدف من هذه الدراسة :

- هو إلقاء الضوء على ماهية الشراكة الأورومتوسطية من خلال طبيعتها، أشكالها، وأثارها.
- توضيح أهمية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بالنسبة للاقتصاد الأوروبي.
- تسليط الضوء على الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة.

المنهج المستخدم وأدوات الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي. ولقد حاولنا تدعيم هذه المنهجية بطرح أكاديمي حتى نتمكن من وصف وتشخيص وفهم الشراكة الاورومتوسطية والإلمام بكل جوانبها. واستعراض وتحديد وتحليل أثارها المختلفة على الاقتصاد الجزائري وخاصة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك بالاعتماد على مختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع مع التركيز على أداوت التحليل العددي التي تساعد القارئ على تفسير المشكلات الاقتصادية.

ومن أجل ذلك قمنا بتقسيم الموضوع إلى مقدمة وثلاثة فصول هي كالتالي:

- الفصل الأول خصصناه إلى الجماعة الأوروبية وسياستها المتوسطية.

- الفصل الثاني تناولنا من خلاله واقع الشراكة الاقتصادية الأوروبية الجزائرية من حيث وضعية الاقتصاد الجزائري والاتفاق المبرم مع الجزائر والآثار المحتملة.

- الفصل الثالث والأخير يتمثل ي انعكاس اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وفيه عالجنا المؤسسة الجزائرية من حيث المراحل التي مرت بها وقدراتها التنافسية في ظل الشراكة الأورومتوسطية والآثار المترتبة عن ذلك.

صعوبـات البحـث:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع، عدة صعوبات واجهتنا في إعداد هذا البحث، يمكن تلخيصها في حداثة الموضوع وتشعبه بالإضافة إلى قلة المراجع والمصادر، فاقتصرنا من خلال ذلك على بعض المراجع العامة غير المتخصصة وكذا المقالات والمنشورات والملتقيات والدوريات مع الاستعانة بشبكة الانترنيت.

تمهيد:

إن القرن الواحد والعشرين يشهد تنامي وبروز التكتل الاقتصادي الأوروبي ليكون من أهم التكتلات الاقتصادية العالمية الذي سوف يلعب دورا أساسيا وبارزا في إدارة النظام الاقتصادي العالمي وتشير معظم الدلائل على تزايد أهمية هذا التوجه في السنوات القادمة بالتوقيع على اتفاقيات لتكوين مناطق تجارة حرة.

وبحكم القرب الجغرافي لدول جنوب حوض المتوسط مع اعتبار أن الإتحاد الأوروبي هو الشريك المالي والاقتصادي الأساسي للعديد من الدول المتوسطية. ومن المتوّقع أن تحقق هذه المنطقة على المدى الطويل بعض المكاسب الاقتصادية لدول المنطقة خلافا للاتفاقيات المبرمة في السنوات الستينات والسبعينات كونها اتفاقيات تجارية بحتة عكس اتفاقية برشلونة التي وسعت من مجال التعامل بين دول الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط.[1]

إن السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية تنطلق من واقع العلاقات القائمة بين الشمال وجنوب البحر المتوسط والقواعد التي حكمتها خلال السنوات الماضية. لذلك سنحاول في هذا الفصل دراسة الجماعة الأوروبية من حيث مراحل تطورها وتقييم سياستها من حيث النتائج مع دول المنطقة وخاصة الجزائر.

[1]- الاتفاق تضمن أساسا الجوانب المالية والاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأمنية.

المبحث الأول: فكرة قيام وإنشاء الجماعة الأوروبية

تمهيد:

لم يشهد القرن العشرون قيام اتحادات اقتصادية إلاّ بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945). إذ شهدت الفترة التالية لإنتهاء هذه الحرب اهتماما بالغا بالتعاون الاقتصادي في أمريكا اللاتينية إفريقيا وأوروبا. هذه الأخيرة انفردت بإنشاء السوق المشتركة كبداية لتجسيد تكتل اقتصادي، مالي وسياسي قوي لمواجهة التطورات والتغيرات العالمية.

المطلب الأول: مراحل تطور الجماعة الأوروبية

أولا/ نشأة الجماعة الأوروبية

كان من أهم سمات فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هي نشوء فكرة التكامل الاقتصادي بين البلدان المجاورة جغرافيا،لما لهذا التكامل من أثار إيجابية كبرى منطوية على العديد من المكاسب الاقتصادية تتمثل في الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة مع بعضها البعض وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها وبالتالي زيادة النواتج والدخول القومية في هذه البلدان كأطراف متعاقدة على العملية التكاملية، هذا فضلا عن زيادة كبيرة في فرص العمل وازدهار اقتصاديات هذه الأطراف المتعاقدة في أعقاب قيام كيان اقتصادي كبير يضمها جميعا. وبالفعل وفي هذه الظروف عرض إتحاد البنولوكس BENELUX [1] المكون من هولندا وبلجيكا وكولسمبرج مذكرة للمناقشة حول إمكانية تحقيق المزيد من التعاون الأوروبي. وتقرر هناك أعطاء الأولوية للتكامل الاقتصادي لا للتكامل السياسي ومن ثم كان لزاما أن تكون اقتصاديات دول الأعضاء أكثر رباطا عن طريق إقامة مؤسسات اقتصادية تخلّق سوقا موحدة وتحقق بالتدريج نوعا من الانسجام في السياسة الاجتماعية. ثم تم الاتفاق بين كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا من جانب وبين دول البنولوكس من جانب آخر على مشروع اتفاقية الجماعة

---

[1]- كلمة البنولكس BENELUX مركبة من الحروف الأوائل ثلاثة دول: حرف BE 1 تشير إلى بلجيكا وحروفا NE إلى هولندا والحروف الثلاثة LUX إلى LUXEMBURG.

الاقتصادية الأوروبية وبتوقيع هذه الاتفاقية في روما في 25 مارس 1957 وارتبطت هذه الدول الست في إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة على المدى الطويل، وأصبحت سارية المفعول ابتداءا من 01 جانفي 1958 مع فتح المجال للدول الأوروبية الأخرى للانضمام لعضوية الجماعة.

ثانيا/ أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية

لقد وقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة والتوسع المستمر والتوازن وتحقيق المزيد من الاستقرار والتحسن الراسخ في المستويات المعيشية والعلاقات الأوثق بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى ما يلي:

- إزالة الرسوم الجمركية بين دول الأعضاء والقيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع وكل الإجراءات الأخرى المساوية لها في التأثير وكل العوائق التي تؤثر على حركة الأشخاص والسلع ورأس المال.
- إقامة تعريفة جمركية مشتركة تجاه الدول الغير الأعضاء.
- التقارب بين تشريعات الدول الأعضاء إلى الحد الذي يستلزمه الأمر، لكي تمارس السوق المشتركة وظائفها.
- تنسيق السياسة الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية (لعلاج الإختلالات في موازين المدفوعات) وخطر السياسات التي تشل حركة المنافسة وافتتاح سياسات مشتركة للزراعة والنقل والتجارة الخارجية.
- إخراج صندوق اجتماعي أوروبي إلى حيز الوجود من أجل تحسين إمكانيات العمالة والارتفاع بالمستوى المعيشي.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
- ارتباط الدول والمناطق الأخرى في ما وارء البحار بغرض توسيع حجم التجارة والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يشمل الهيكل التنظيمي للجماعة الاقتصادية الأوروبية على ست هيئات منها المجلس والذي يتكون من ممثلي الدول الأعضاء في الجماعة ومن مهامه تنسيق

السياسات الاقتصادية العامة للدول الأعضاء والمفوضية والتي من مهامها تنفيذ نصوص المعاهدة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وكذا البرلمان ومحكمة العدل وأخيرا البنك الاستثمار الأوروبي، ومن وظائفها تحرير التجارة الخارجية عن طريق إزالة الرسوم الجمركية القيود الكمية بين دول الأعضاء ووضع سياسات زراعية مشتركة تتمشى مع مصالح دول الأعضاء وإقامة التعريفة الجمركية المشتركة إزاء الدول الغير أعضاء مع دعم المنافسة وحرية تنقل الأشخاص ورأس المال.

ثالثا/ تصاعد عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية

تنص معاهدة روما الخاصة بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية على أن "أي دولة أوروبية قد تطلب أن تصبح عضو في الجماعة". المادة 237 من المعاهدة[1]. وبناءا على ذلك قد تصاعد عدد دول الأعضاء وبشكل ملحوظ، ففي سنة 1968 قدمت بريطانيا عضويتها شأنها شأن الدانمارك وجهورية إرلند والنرويج بعدة سنوات بعد ذلك لتصبح الجماعة الأوروبية ذات الدول الأعضاء التسع تستحوذ 20 % من التجارة العالمية كما أزداد عدد سكان الجماعة من 176 مليون نسمة عام 1956 إلى 252 مليون نسمة عام 1982.[2]

ثم تقدمت بلدان أوروبية أخرى بطلبات إنتساب منها اليونان 12 جوان 1975، إسبانيا والبرتغال في سنة 1982، ثم تلتها مرحلة انضمام أخرى في سنة 1995 بانضمام كل من النمسا فلندا السويد إلى الإتحاد الأوروبي، ثم بعد ذلك قبرص وسيوسرا ومالطا لتدعّم الإتحاد الأوروبي بمزيد من الحماية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- حسين عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق –دار الفكر العربي القاهرة 1998 ص 153.

[2]- نفس المرج، ص 153.

رابعا/ معاهدة ماستريخت والانتقال من السوق الأوروبية الموحدة إلى الإتحاد الأوروبي

على خلفية النتائج الجيّدة التي حققتها الجماعة الاقتصادية الأوروبية على صعيد المبادلات التجارية رأت من الضروري دفع عجلة التعاون إلى مرحلة أكثر قوة ومصداقية، تدفع بالنظام الأوربي إلى الاستفادة بنسبة عالية من مكاسب التكامل الاقتصادي.

ففي 1992 وقّع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ماستريخت على معاهدة جديدة في مارس 1992 [1]، وكانت قد أدخلت بنود هذه الاتفاقية الجديدة تعديلات جوهرية على معاهدة روما.

ومن بين أهداف هذه المعاهدة:

- سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار إتحاد أوروبا.
- السعي لإقامة إتحاد فدرالي يمثل 340 مليون نسمة.
- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز فيما دول الجماعة.
- إقامة الوحدة النقدية الشاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد في 1999.

ثم شهدت الجماعة الأوروبية توسعا حيث انضمت إليها في 01 ماي 2005 عشرة دول جديدة من بينها جمهورية التشيك، أستونيا، المجر، ليتوانيا، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا التي أوفت بتطبيق شروط الإنظمام والمتعلقة أساسا بالمعايير الاقتصادية القانونية والديمقراطية، أما قبرص ومالطا وكلاهما جزيرتان بالبحر المتوسط انضما للإتحاد، أما تركيا المفاوضات ما زالت جارية والتي انطلقت في أكتوبر 2005.

وهكذا شهد مطلع سنة 1994 قيام سوق أوروبية موحدة ليبدأ عصر أوروبا الموحدة، أو ما يعرف باسم الإتحاد الأوروبي والذي يمثل أكبر تكتل تجاري اقتصادي

---

[1]- تمت بموجبه تأسيس الإتحاد الأوروبي.

وسياسي في العالم يجمع 455 مليون نسمة في إطار 25 بلدا وإجمالي دخل محلي يصل إلى 9613 مليار أورو، ومساحة إجمالية تقدر بـ 4 مليون كلم^2.[1]

المطلب الثاني: تطور العلاقات الأورومتوسطية

إن السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية مرت بمرحلتين جزئية وشاملة غطت الفترة الممتدة من سنة 1957 إلى غاية 1995 ويمكن تقسيمها كما يلي:

أولا/ المرحلة الجزئية في الفترة 1957-1989

هذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى مرحلتين الأولى تمتد من 1957 إلى 1972، أما الفترة الثانية فتمتد إلى سنة 1989.

فقد اتسمت سياسة الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة بالرغم من وجود روابط متينة، سواء تعلق الأمر بالشق الاقتصادي أو الزراعي أو الكم الهائل من اليد العاملة المهاجرة من دول المتوسط إلى أوروبا، إضافة إلى الروابط التاريخية والثقافية بين الجانبين، ومن بين العقبات الموضوعية التي واجهت الطرفين يمكن ذكر العامل السياسي والعامل الاقتصادي:

- العامل السياسي يكمن في اختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وممارستهما.
- العامل الاقتصادي والمتمثل في التباين الكبير في مستوى المعيشة بين دول أوروبا والمتوسط.

بسبب هذه العقبات كانت سياسة الجماعة تجاه دول المتوسط تدريجية وجزئية تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية وبعضها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما.[1]

ومن جملة الاتفاقيات التي أبرمت مع دول المتوسط على سبيل المثال اتفاقية انتساب مع اليونان سنة 1962 ومع تركيا سنة 1963 بالإضافة إلى تقديم المساعدات

---

[1]- محرك البحث GOOGLE في 15 سبتمبر 2005، تطور الإتحاد الأوروبي.

[1]- نازلي معوض أحمد: السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، السياسة الدولية، مصر 2008 ص 36.

المالية والفنية وتنشيط المبادلات التجارية وكذا توقيع اتفاقية مماثلة مع 18 دولة إفريقية في سنة 1963 وسميت باتفاقية ياوندي مما دفع بعض الدول العربية والمغاربية الاهتمام بهذا التقارب الذي حصل مع هذه الدول، فسعت إلى إبرام إتفاقية في مارس 1969 بين كل من تونس والمغرب بينما لم تحضى الجزائر بهذه المبادرة نتيجة استخدام هولندا الفيتو ضدها بسبب إعلانها الحرب على إسرائيل في سنة 1967.

إذ استفادة هذه الدول من خلال هذه الاتفاقيات على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية والمواد الخام أما السلع الأخرى فتعامل وفق المعاملة التي كانت تمنحها لها فرنسا قبل الاتفاقية.

ويتضح من خلال هذا كله أن المجموعة الأوروبية كانت تهدف من وراء هذه السياسة إلى تحقيق منافع اقتصادية، فقد كانت الأداة الأساسية للجماعة الأوروبية في علاقتها مع الدول المتوسطية هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة.[2]

في المرحلة الجزئية الثانية فبدأت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر وضوحا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة والتأكيد على أهمية تنمية علاقات التعاون من خلال الأفكار التي أقرها المجلس الأوروبي في باريس في أكتوبر 1972 والتي أشار فيها إلى رغبة المجموعة في تحمل إلتزاماتها تجاه منطقة المتوسط.

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة هي مدى قدرتها على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة وبين عدة دول متوسطية، فلم يكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت أمام جميع بلدان الحوض المتوسط أفاقا أوسع من مجرد الاتفاقيات التجارية، وعلى هذا الأساس تم إبرام عدة اتفاقيات بين الجماعة

---

[2]- نادية محمود محمد مصطفى: أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007 ص 210.

الأوروبية وهذه البلدان بدأ بإسرائيل في عام 1975 ثم اتفاقية مع ثلاثة دول مغاربية (المغرب- التونس- الجزائر) في إفريل 1976.[1]

ثانيـا/ المرحلـة الشاملـة 1989-1995

في نهاية عام 1989 بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء التغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة. وفي جوان 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات أطلق عليها "نحو سياسة متوسطية جديدة". وفي ديسمبر 1990 أقر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير والتي أكدت استمرار العلاقات التقليدية وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات. التي كانت من جملة أسبابها:

- سقـوط الإتحاد السوفياتي وما كان يمثله من تهديد للأمن الأوروبي.
- تصاعـد حدة الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التجارية والنقدية.
- رغبـة أوروبا في جعل المتوسط بوابة اقتصادية.

بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك متغيرات أوروبية تمثلت في التجربة الاندماجية التي راحت أوروبا تدشن لها منذ النصف الثاني من الثمانيات حيث دخلت في مرحلة تحول جديدة لتدعيم الهوية الأوروبية والكيان الجماعي لها تحت شعار أوروبا الموحدة. فكان لمعاهدة ما ستريخت انعكاسا لهذا التوجه في ربط أجزاء أوروبا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لمجموعة واحدة تقف أمام المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي ومن أهمها:

- استمـرار تدفق المهاجرين غير الشرعيين من جنوب المتوسط إلى أوروبا.

---

[1]- محمد محمود الإمام: اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقفها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة 1997 ص 19.

- نظـرة الغرب للإسلام التي ترى أن الإسلام يعني الأصولية وهذه الأخيرة تعني الإرهاب.
- استمـرار مستويات التسلح المرتفعة في العالم الثالث.

توازيا مع هذه المتغيرات تسعى الدول الأوروبية إلى تدعيم هذه العلاقات عن طريق إدخال تعديلات وتطويرات جديدة من أهمها:

- مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدة المنطقة.

جدول رقم 01: مساعدات الإتحاد الأوروبي للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية 1991-1996

الدول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية	المجموع
الجزائر	280	52	322
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
لبنان	45	22	67
الأردن	80	44	124
سوريا	115	41	156

المصدر: بشار خضر أوروبا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1993، ص 14.

هذه المبادرة بالرغم من حجمها وأهميتها إلى أنها ترقى إلى تطلعات بعض دول المنطقة بحكم عوامل كثيرة تاريخية اقتصادية وسياسية.

من خلال الجدول المذكور أعلاه نلاحظ الفارق الموجود في المساعدات بن كثير من دول المنطقة العربية.

فمثلا الجزائر خصص لها مساعدات أقل من المساعدات التي استفادة منها المغرب ومصر.

لكن بالرغم من ذلك نجد أن المساعدات الأوروبية ساعدت في تنفيذ العديد من المشاريع ذات الصبغة الاجتماعية مثل:

- الصحـة والتعليم والسكن الاجتماعي.

- تشجيع منتجات الدول المتوسطية الدخول إلى السوق الأوروبية كالنسيج والملابس.
- الاستفادة من بعض الامتيازات كإلغاء التعريفة الجمركية على بعض الصادرات الزراعية نحو أوروبا.

بالإضافة إلى هذا الدعم هناك اهتمام أوروبي بمساعدة هذه الدول في تنفيذ مشاريع تتعلق بالبيئة والبحث، بالإضافة إلى برامج التعاون اللامركزي التي توجه إلى المجتمع المدني مثل الجمعيات المحلية والجامعات ومعاهد التعليم العالي والمؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستفيد من العديد من آليات التعاون المتاحة، إلا أن هشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في معظم الدول المتوسطية في تلك الفترة حالة دون تنمية تعاون اللامركزي على الرغم من بعض المؤشرات هنا وهناك.

وبالرغم من ذلك نجد أن السياسة الجديدة بقية موجهة أساسا بالمصالح التجارية ولم تهدف إلى خلق حالات تكاملية أو خلق إستراتيجية فعلية لتنمية حقيقية.

ثالثا/ تقييم المرحلتين

اتسمت سياسة أوروبا تجاه دول المتوسط بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة واعتمدت أدواتها على التفضيلات التجارية فقط وجاءت خالية من المساعدات المالية والفنية والعلمية الهامة كما تلاحظ في بعض ميادين التعاون.

1-3 التبادل التجاري:

فيما يتعلق بالمنتوجات الصناعية كان لتحرير التجارة الأثر الإيجابي على اقتصاديات البلدان المتوسطية النامية، حيث ارتفعت صادرات تلك البلدان للإتحاد الأوروبي من 28 % إلى 54 % من مجموع المبيعات حيث نجح المغرب مثلا في رفع صادراته الصناعية من 40 % إلى 77 %. كذلك حققت كل من تركيا، إسرائيل، مالطا وقبرص نسبا عالية فاقت 70 % غير أن الحمائية التي كانت تهيمن على السياسات التجارية الخارجية في العديد من بلدان المنطقة، وكذلك النقص في تصنيف وتنويع

الصادرات الصناعية أديا إلى عجز متفاقم في موازين التجارة الخارجية بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

أما فيما يخص المنتوجات الزراعية والنسيجية فقد تأثرت بالقيود التي تضمنتها الاتفاقيات، فالمنتوجات الزراعية واجهتها قيود السياسة الزراعية المشتركة للجماعة الأوروبية، كما أنها خضعت لحصص مربوطة بفترات زمنية كانت أحيانا تقع خارج المواسم الإنتاجية للدول المتوسطية، ومن جهتها خضعت المنتجات النسيجية والملابس لاتفاقية الألياف.

جدول رقم 02: نسب صادرات بعض الدول المتوسطية إلى أوروبا من جملة صادراتها لفترة 1974-1989

الفترات / الدول	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	% 66,9	% 68,4	% 58,2	% 74
الجزائر	% 52,4	% 38,4	% 58,1	% 70,8
المغرب	% 56,7	% 61,3	% 57,00	% 59,9
الأردن	% 2,7	% 1,2	% 2,4	% 5,6
سوريا	% 45,7	% 52,3	% 50,9	% 37,2
لبنان	% 17,1	% 6,5	% 7,5	% 18,4
مصر	% 18,4	% 39,4	% 43,5	% 39,1

المصدر: مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع 1997، القاهرة، ص 19.

نستنتج من هذا الجدول أن نسبة صادرات الدول العربية نحو أوروبا تأرجحت ما بين الارتفاع والانخفاض كما هو ملاحظ، فبالنسبة للجزائر مثلا انخفضت نسبة صادراتها

في الفترة 1977-1979 بعدما كانت 52,9 % في الفترة 1974-1976 لترتفع من جديد في الفترة 1980-1989.

جدول رقم 03: نسب واردات بعض الدول المتوسطية من أوروبا

الفترات / الدول	1976-1974	1979-1977	1984-1980	1989-1985
تونس	% 63,2	% 66,1	% 67,5	% 66,6
الجزائر	% 61,8	% 60,3	% 59,2	% 59,5
المغرب	% 52,9	% 54,4	% 36,7	% 52,2
الأردن	% 33,6	% 37,4	% 32,3	% 30,9
سوريا	% 36,8	% 37,4	% 30,9	% 36,7
لبنان	% 44,3	% 48,00	% 45,00	% 46,9
مصر	% 35	% 39,9	% 41,7	% 39,8

على غرار الصادرات عرفت الواردات هي الأخرى نفس الوضعية بين ارتفاع وانخفاض فبالنسبة للجزائر مثلا نسبة الواردات ارتفعت نسبيا مقارنة مع نسبة الصادرات الموجهة إلى أوروبا ويمكن إرجاع هذه الوضعية إلى عوامل كثيرة من بينها ضعف المنتوج الوطني مقارنة مع الزيادة المستمرة للطلب.

2-3 التعـاون المالـي:

أكدت الجماعة الأوروبية من خلال الاتفاقيات المبرمة مع الدول المتوسطية على مساعدتها ماليا من أجل تنمية إقتصادية في الميادين الآتية:

- مشاريـع استثمار في الإنتاج والمنشآت الإنتاجية.
- نشاطـات التعاون التقني للمشاريع الاستثمارية.
- نشاطـات التعاون في الميدان العلمي.

بالإضافة إلى معونات من ميزانية الجماعة الأوروبية وقروض من البنك الأوروبي للاستثمار إذ يرتفع مجموع الإسهامات المالية للجماعة الأوروبية بين 1975-1987 إلى 5,5 مليار ايكو 56 من هذا المبلغ جاءت كقروض من البنك الأوروبي للاستثمار.[1]

ويوضح الجدول التالي مساعدات الجماعة الأوروبية للبلدان العربية وفق بروتوكولات 1978-1991.

[1]- بشارة خضر: أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار) ترجمة جوزف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت 1993، ص 19.

جدول رقم 04: مساعدات الجماعة الأوروبية للبلدان المتوسطية العربية وفق البروتوكولات المالية 1978-1991

الـدول	البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	مساعدات من ميزانية الجماعة	المجموع
الجزائر	**/1** 1981-1978	70	44	114
	/2 1986-1982	107	44	151
	/3 1991-1987	183	56	239
مصر	**/1** 1981-1978	93	7	170
	/2 1986-1982	150	126	276
	/3 1991-1987	249	20	449
لبنان	**/1** 1981-1978	20	10	30
	/2 1986-1982	34	16	50
	مساعدات طارئة **/3** 1978-1977	20	-	20
الأردن	**/1** 1981-1978	18	22	40
	/2 1986-1982	37	26	63
	/3 1991-1987	69	37	100
المغرب	**/1** 1981-1978	56	74	130
	/2 1986-1982	90	109	199
	/3 1991-1987	150	173	324
سوريا	**/1** 1981-1978	34	26	60
	/2 1986-1982	64	33	97
	/3 1991-1987	110	36	146
تونس	**/1** 1981-1978	41	54	95
	/2 1986-1982	78	61	139
	/3 1991-1987	131	03	224
المجموع	**/1** 1981-1978	332		639
	/2 1986-1982	560		975
	/3 1991-1987	940		1555
المجموع العام	/	**1832**	**1337**	**3169**

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار بروكسل 1998.

نلاحظ من خلال هذا الجدول تباين واضح بين المساعدات وقروض البنك الأوروبي التي تزداد بسرعة أكبر. فالملاحظة العامة التي يوحي بها تحليل التعاون المالي الشامل مع البلدان المتوسطية المشاركة هي أنه توجد هوة بين ما تعلنه الجماعة الأوروبية بشأن أهمية بلدان المتوسط ودورها الفعلي في التعاون معها.

3-3 اليـد العاملـة:

تقضي الاتفاقيات الخاصة بخصوص العمال في مناطق الجماعة الأوروبية بإجراءات خاصة تضمن مبدئيا لهؤلاء العمال شروط عمل ومكاسب في ميدان الضمان الاجتماعي.

وهكذا فإن الحساب الختامي للمقارنة المتوسطية للجماعة الأوروبية تبدو على العموم محدودة. ففوائد الدخول التفضيلي للمنتوجات الزراعية والصناعية تم تقليصها بفعل السياسة الزراعية المشتركة وتوسع الجماعة إلى إسبانيا والبرتغال واتفاقيات التقييد الذاتي لاسيما الصادرات النسيجية، أما الجانب المالي فلم يؤثر تأثيرا كبيرا في سياسات التنمية المنتهجة.

المبحث الثاني: العلاقات الأوروبية المتوسطية

تمهيد:

تمثل سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوروبية المتوسطية وبداية التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، خاصة مع دخول إتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ.

تضمنت هذه السياسة الجديدة الخطوط العريضة لتطوير علاقات الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية عن طريق إقامة حوار سياسي نشط يهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار وإقامة منطقة اقتصادية أوروبية متوسطية من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة.

المطلب الأول: مؤتمر برشلونة

لقد عقد مؤتمر برشلونة يوم 27-28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة الإسبانية، بمشاركة الإتحاد الأوروبي و12 دولة متوسطية [1]، عولج فيه قضايا الشراكة الاقتصادية والسياسية والأمنية والشراكة الثقافية والاجتماعية والقضايا الإنسانية.[2]

أولا/ أسباب انعقاد المؤتمر

هناك عدة أسباب دفعت الإتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر برشلونة أهمها:

- توسيع منطقة نفوذ الجماعة الأوروبية لتشمل حوض البحر المتوسط هذا البحر الذي يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر استتباب الأمن في أوروبا.
- الوقوف أمام نفوذ الولايات المتحدة، حيث يرى أن هذه الشراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعالا للتوازن مع التأثير الأمريكي في المنطقة.
- الحد من معدلات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى الإتحاد الأوروبي لتفادي آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1]- تشمل الدول المتوسطية – مصر- الجزائر – المغرب- تونس- الأردن- سوريا- لبنان- مالطا- تركيا- قبرص- إسرائيل- السلطة الفلسطينية.

[2]- سليمان المنذري: السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة مصر، الطبعة الأولى 1999 ص 225.

ثانيـا/ توافـق برشلونـة

تهدف العملية التي بدأت في مؤتمر برشلونة إلى إقامة منطقة تجارة حرة على غرار تلك التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. ويؤكد إعلان برشلونة كذلك على تحقيق تأمين السلام والاستقرار عن طريق الحوار والتعاون وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا.

ثالثـا/ صيـغ الشراكـة الأورومتوسطيـة

لقد أشار المشاركون في مؤتمر برشلونة إلى هذه المبادرة لا تهدف إلى حل محل المبادرات الأخرى المباشر فيها من أجل السلام والاستقرار والنمو في المنطقة ولكن ستساهم في دفع هذه الأخيرة إلى الأمام.[1]

ومن هنا بدأ الإتحاد الأوروبي بتنفيذ عدد من الأنشطة بشكل ثنائي مع كل دولة بصدّد التفاوض وإبرام اتفاقية شراكة مميزة بأبعادها التاريخية والاقتصادية والحضارية.

---

[1]- من نص بيان مؤتمر برشلونة.

جدول رقم 05: مراحل المفاوضات حول اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية

الشرك المتوسطي	اختتام المفاوضات	التوقيع على الاتفاقية	دخول حيز التطبيق
تونس	جوان 1995	جويلية 1995	مارس 1998
إسرائيل	سبتمبر 1995	نوفمبر 1995	جوان 2000
المغرب	نوفمبر 1995	فيفري 1996	مارس 2000
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	فيفري 1997	جويلية 1997
الأردن	أفريل 1997	نوفمبر 1997	ماي 2002
مصر	جوان 1999	جوان 2001	التصديق وشيك
الجزائر	ديسمبر 2001	أفريل 2001	سبتمبر 2005
لبنان	ديسمبر 2001	جوان 2002	التصديق وشيك
سوريا	المفاوضات المستمرة		

المصدر: مذكرات إعلامية متوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا المفوضية الاوروبية 2004

رابعا/ آليات تمويل الشراكة

يساهم كل من برنامج "ميدا" وبنك الاستثمار الأوروبي في تفعيل العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطة.

ويتمثل القانون الأساسي لبرنامج "ميدا" في لائحة "ميدا" الصادرة في عام 1996 (لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/1488)، [1] والتي تم تعديلها سنة 2000 وأصبحت تحمل إسم "ميدا 2" وتقضي هذه اللائحة بإنشاء اللجنة المتوسطية المكونة من ممثلين عن

[1]- مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج "ميدا" 2004 المفوضية الأوروبية 2004 ص 16.

الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من أجل السماح لهذه الأخيرة بتقديم النصح للمفوضية الأوروبية فيما يتعلق بتنفيذ برنامج "ميدا 1" و"ميدا 2".

في إطار برنامج ميدا يتم منح الأموال على شكل هيبات.[1] وتخضع هذه الموارد لعملية إعداد البرامج، حيث تقوم المفوضية الأوروبية بإعداد أوراق الإستراتيجية المراد تنفيذها وإستنادا على هذه الأوراق يتم بصورة مشتركة وضع برامج إرشادية وطنية وبرنامج إرشادي إقليمي يغطي الأنشطة المتعددة الأطراف وذلك عن طريق الحوار مع الشركاء المتوسطين.

أما بنك الاستثمار الأوروبي الذي أنشأ بموجب اتفاقية روما يهدف إلى تكييف أنشطته مع تطور سياسات الجماعة الأوروبية.

ويعد البنك فاعلا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاستقرار في منطقة البحر المتوسط منذ 1974 وتندرج أنشطته في هذه المنطقة تحت الإطار السياسي للإتحاد الأوروبي كما أنها تتم بتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية ومع مؤسسات دولية أخرى وينبغي أن ينظر إلى جميع هذه العمليات في سياق الفصل الاقتصادي والمالي لعملية برشلونة.

كما أنه يساهم في دعم الشراكة الأورومتوسطية في اتجاه توثيق رباط العلاقات الاقتصادية والمالية بين الطرفين. كما يقوم البنك بدعم عمل الاتحاد في كافة أرجاء الحوض المتوسط، كما يقوم بتعزيز الاستثمار الخارجي المباشر لاتحاد في البلدان المتوسطية الشريكة، وتنمية المقاولات المشتركة.

المطلب الثاني: مجالات الشراكة

أولا/ المجال الاقتصادي

أكد بيان برشلونة في هذا الجانب على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن واستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط من أجل خلق منطقة ازدهار مشترك وفق الأهداف الآتية:

---

[1]- تقوم بها السلطة المختصة بالميزانية (مجلس الإتحاد والبرلمان الأوروبي).

- الإسراع في تطوير النمو الاجتماعي والاقتصادي.
- تحسين ظروف معيشة السكان ورفع من مستوى التشغيل وتخفيض الفوارق في النمو في المنطقة الأورومتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمين.[1]

كما حددت له المجالات التالية:

- الاعتراف بأن التنمية الاقتصادية يجب أن تبنى على كل من المدخرات المحلية الموجهة للاستثمار، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتأكيد على أهمية خلق مناخ مواتي للاستثمار لما يعزز نقل التكنولوجيا وتشجيع الصادرات.
- التأكيد على أن التعاون الإقليمي المحقق على أساس اختياري وبالأخص من أجل التبادل بين الشركاء أنفسهم يشكل عاملا رئيسا في بناء منطقة التبادل الحر.
- تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها والعمل على خلق بيئة مشجعة على هذا التعاون وما ينطوي عليه من تحديث لصناعة وضرورة وضع برنامج دعم تقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تنسيق البرامج متعددة الأطراف القائمة. إضافة لخطة العمل المتوسطية والاعتراف بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة.
- شدد المشاركون على أهمية الحفاظ على الثروة السمكية وإدارتها إدارة منطقية والعمل على تنميتها والتعهد بتسهيل التدريب والبحث العلمي والعمل على اتخاذ الإجراءات المشتركة لهذا الغرض.
- الاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في الشراكة الأورومتوسطية وتوطيد التعاون، وتعميق الحوار في مجال سياسات الطاقة والعمل على توفير الإطار المناسب لتسيير استثمارات شركات الطاقة ونشاطاتها وتمكينها من مد وتوسيع شبكات الطاقة والربط بينها.

---

[1]- مصطفى محمد العيد الله وآخرون: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1999 ص 146.

- التأكيد على إعطاء الأولوية للموارد المالية وتنميتها وحسن إدارتها وتعزيز التعاون في هذه المجالات.
- التعاون من أجل تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها، وتشجيع النمو الريفي المتكامل والتركيز في هذا الصدد على المعونة التقنية والتدريب ومساعدة خطط الشركاء لتنويع الإنتاج وجعل الزراعة أداة لتحسين البيئة والتعاون في القضاء على المحاصيل الغير المشروعة.
- التشديد على أهمية تنمية وتحسين البنية التحتية بما في ذلك خلق جهاز مواصلات فعال وتنمية تكنولوجيات المعلومات، وتحديث شبكة الاتصالات ووضع برامج وفقا للأولويات في هذا المجال.
- احترام القانون الدولي البحري خاصة في النقل بين الدول.
- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول الأعضاء وتعزيز التخطيط الإقليمي.
- العمل على تعزيز طاقات البحث والتطوير والإسهام في تدريب العاملين في المجالات العلمية والفنية وإنشاء شبكات علمية لتشجيع مشاريع البحث.
- تشجيع التعاون في مجال الإحصائيات من أجل التوفيق بين الطرق وتبادل المعطيات.[1]

ثانيا/ المجال المالي

أشار بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي في إنجاح الشراكة، فقد خصص في هذا الإطار الإتحاد الأوروبي مبلغ 4685 مليون وحدة نقدية أوروبية "إيكو" للفترة 1995-1999 لتنفيذ ما اتفق عليه في كافة مجالات التعاون في إطار ما يعرف ببرنامج "ميدا 1".
ومن أهم العمليات التي تم تمويلها نجد:

- التصحيح الهيكلي لاقتصاديات الدول المتوسطية.
- التحول وتطوير الخاص.

---

[1]- من نص بيان مؤتمر برشلونة.

- التنميـة الريفية وقطاع الصحة والتعليم.

وتصل ميزانية برنامج "ميدا 2" خلال الفترة 2000-2006 إلى 5,35 مليار أورو ويصل حجم الإعتمادات التي يطرحها البنك الأوروبي للاستثمار للسنوات 2000-2007 إلى 6,4 مليار أورو.[1]

جملة من القروض تم تقديمها بواسطة البنك الأوروبي للاستثمار إلى هذه الدول التي حددت قيمتها و9492 مليون أورو خلال الفترة 1995-2003 والجدول الآتي يبين بوضوح تطور هذه القروض وهذا حسب الدول التي استفادة من هذه البرامج.

[1]- برنامج البنك الأوروبي للاستثمار.

جدول رقم 06: التزامات برنامج ميدا لكل دولة 1995-2002

التزام مبدأ الثنائي	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	الإجمالي
الجزائر	/	/	41	95	28	30,2	60	50	304,2
مصر	/	75	203	397	11	12,7	/	78	76,7
الأردن	07	100	10	08	129	15	20	92	381
لبنان	/	10	86	/	86	/	/	12	194
المغرب	30	/	235	219	172	140	120	122	1038,6
سوريا	/	13	42	/	44	38	8	36	181
تونس	20	120	138	19	131	75,7	90	92,2	685,9
تركيا	/	33	70	132	140	310,4	151,9	20	857,3
الضفة الغربية وقطاع غزة	03	20	41	5	42	96,7	/	100	307,7
إجمالي إلتزام ميدا الثنائي	60	371	866	875	783	719,3	449,9	602,2	4726,4
إلتزام ميدا الإقليمي	113	322	93	46	133	133	228,4	18,6	797
المساعدات الفنية	/	/	22	20	21	26,8	79	11,8	180,6
الإجمالي	173	403	981	941	937	879,1	757,3	632,6	570,4

المصدر: مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا 2004.

جدول رقم 07: قروض بنك الاستثمار الأوروبي لكل دولة 1995-2002

الدولة	القيمة	النسبة المئوية (%)
الجزائر	1174,8	12,4
قبرص	669	7
مصر	1481,3	15,6
إسرائيل	68	0,7
الأردن	351,2	3,7
لبنان	375	4
مالطا	43	0,5
المغرب	1548,9	16,3
السلطة الفلسطينية	230	2,4
سوريا	290	3,1
تونس	1195,3	12,6
تركيا	2062,5	21,7
الإجمالي	9492	100

المصدر: مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج ميدا- المفوضية الأوروبية 2004.

ثالثا/ المجال السياسي والأمني

يهدف إعلان برشلونة إلى جعل منطقة المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي والعمل على تشجيع قيام نظم سياسية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية التي تؤدي إلى إرساء علاقات حسن الجوار وبناء الثقة والأمن بين الشركاء وفي هذا الجانب تعهدت الأطراف المشاركة بـ:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.

- تنميـة دولة القانون والديمقراطية، مع حق كل من دول الأطراف في الإختيار الحر لنظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية.
- احتـرام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها حرية الرأي وحق التجمع لأهداف سلمية وحرية التفكير والضمير والدين بدون أي تمييز على أساس العرق أو الجنسية أو اللغة أو الدين أو الجنس.
- احتـرام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف ومكافحة مظاهر التعصب وبالأخص العنصرية.
- احتـرام المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير المصير.
- الإمتنـاع طبقا لنماذج القانون الدولي عن كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لشريك آخر.
- التخلـي عن التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي أو الاستقلال السياسي لشريك آخر وعن كل أسلوب لا يتوافق مع أهداف الأمم المتحدة - بما فيها كسب الأراضي بالقوة- وحل خلافاتهم بأساليب سلمية
- توطيـد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.
- المكافحـة ضد انتشار وتنوع الجريمة المنظمة ومحاربة آفة المخدرات بشكتى أشكالها.
- العمـل على الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية.
- تشجيـع الظروف التي من شأنها تنمية علاقات حسن الجوار بين الشركاء ودعم العمليات التي تهدف إلى الاستقرار والأمن والازدهار على المستوى الإقليمي.[1]

ولتجسيد هذه اللائحة ميدانيا تم إحداث شبكات ومعاهد تقوم بالدراسة والمتابعة مثل: لجنة التنسيق للشراكة السياسية والأمنية، والشبكة الأورومتوسطية لمعاهد السياسة الخارجية وهذا بالتنسيق مع المعاهد الأورومتوسطية المتخصصة في البحث حول السياسة والأمن.

---

[1]- من نص بيان مؤتمر برشلونة.

رابعا/ المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني

كما ركزت ندوة برشلونة على أهمية تطوير العلاقات الأورومتوسطية في المجالات لاجتماعية والثقافية والإنسانية لأنها تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وهذا بالتأكيد:

- على أهمية قطاع الصحة كأساس للنمو المستديم.
- التأكيد على الحوار بين الحضارات (حوار مع احترام الثقافات والأديان) كشرط لازم لتحقيق التقارب وتوثيق التفاهم بين الشعوب.
- الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني في تنمية كل جوانب الشراكة.
- الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه الهجرة في علاقاتهم.

خلاصة:

تميزت السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي على التعاون من أجل التنمية أكثر من الشراكة على قدم المساواة ويعود الاهتمام المتزايد للإتحاد بجيرانه بدءا من إعلان برشلونة لما يمثله هؤلاء من مصالح إستراتيجية له. وبناءا على هذا قامت دول الإتحاد الأوروبي صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقية شراكة مع أغلب دول الضفة الجنوبية عن والشرقية للمتوسط.

ومن أجل تجسيد هذا المشروع سارعت الدول الأوروبية إلى إجراء جولات حوار مع شركائها المتوسطين ومن خلال ذلك إقامة علاقات شاملة مع توفير الدعم المالي من الإتحاد لتسهيل عملية التحول الاقتصادي ومواجهة التحديات الناجمة عن هذا التحول.

فالاستجابة متبادلة، للدول المتوسطية التي ترى في الشراكة سندا سياسيا واقتصاديا حيث أنها بحاجة إلى سند دولي خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي والدخول في نظام عالمي جديد تحكمه قوى أخرى.أما دول الإتحاد الأوروبي تنظر إلى الشراكة على أنها تحقق لها مشروعها وهو إدارة الأمن المتوسطي بعيدا عن المظلة الأمريكية ومن هنا الحفاظ على مصالحها في المنطقة المتوسطية لأنها تعتبر هذه المنطقة مجالها الحيوي الرئيسي، وهذا سيعزز التعاون وإندماج اقتصاديات الدول المتوسطية ويساهم في تضييق الفجوة التنموية بين الطرفين، لذلك يجب أن يعمل الطرفان لتطبيق البرنامج الذي اعتمدته ندوة برشلونة وجميع اللقاءات المنبثقة عنها.

تمهيد:

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت تحولات عميقة في سياستها الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا كان آخرها التوجه نحو اقتصاد السوق الذي يستدعي قطاع خاص قوي والتقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالتنازل عن مؤسساتها العمومية التي عرفت أغلبيتها الإفلاس والديون المتراكمة بالإضافة إلى الضغوط الخارجية التي شهدتها الجزائر من طرف الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي خلال بداية التسعينات، الأمر الذي أدى بالدولة إلى التدخل في الحياة الاقتصادية وتبني نماذج وإصلاحات على المنظومة الاقتصادية من خلال برامج التعديل الهيكلي.[1]

ومنه قد فتحت باب المفاوضات مع الإتحاد الأوروبي للدخول في شراكة طويلة المدى وانتهى بالتوقيع على اتفاق شراكة ثنائي بين الجانبين من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995 والذي غطا كل المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والإنسانية، لذلك خصصنا هذا الفصل إلى الشراكة الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

---

[1] - SEBTI K. : Lêntreprise marocaine et la problématique de la mise à niveau, EXPERDATA, édition RABAT, 1997 P 58.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

بعد أن أصبحت بلدا مستقلا عام 1962 اختارت الجزائر أسلوبا اقتصاديا موجها ومركزيا باعتمادها على برامج طموحة كالصناعة الثقيلة أو ما يعرف "بالصناعة المصنعة"، فقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب، والصناعة الطاقوية والمحروقات والبتروكمياويات لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة، وتم إنجاز جزء كبير من هذا المجهود التنموي والمتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة سخّرت لإنجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار في الفترة الممتدة ما بين 1966-1990.[1]

وقد تولد لدى الرؤساء بأن أسلوب العمل المناسب والفعال من ضخ كل هذه الأموال و تحقيق تنمية شاملة وسريعة تنعكس خاصة إيجابا على الفئات الاجتماعية.

لكن انخفاض عائدات البترول في أواخر الثمينات أثر تأثير كبير على السياسة التنموية في الجزائر (من عيوب وإختلالات) وهكذا لجأت الجزائر إلى أسواق المال الدولية لمواجهة أزمتها مما أدى إلى ارتفاع مديونيتها الخارجية وقد تطورت هذه المديونية بتطور عملية التنمية وتطوير المشاريع الاستهلاكية والترفيهية إلى أن وصلت الرقم الخطير الذي عادل 26 مليار دولار سنة 1992.

---

[1]- مصطفى محمد عبد اله وآخرون: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مرجع سبق ذكره ص 336.

المطلب الأول: التوجهات الاقتصادية خلال الفترة 1967-1987

كانت المؤسسة العمومية الدرع الاقتصادي للدولة وتطور المؤسسة كان يندرج في ظل اقتصاد احتكاري يخضع لمنطق سياسي، لذلك فإن السوق لم يكن هو الضابط لسيرورة التراكم وتوسيع رأسمال بل أن عملية الضبط الاقتصادي كانت تتسم بمقتضى التحليل المركزي، وبناءا على ذلك فإن المؤسسة العمومية لم تكن تمثل في حقيقة الأمر أكثر من كونها أداة لتنفيذ المخططات الوطنية.

إن تنظيم المؤسسات العامة منذ 1962 إلى غاية 1986 اصطدمت بواقع اقتصادي حقيقي في منتصف الثمانينات وبالتحديد منذ عام 1986، هذه السنة شهدت انهيار كبير لأسعار النفط وتدني قيمة الدولار بحيث انخفضت إيرادات الجزائر إلى أكثر من 40 % وقدرت الخسائر بحوالي 7,65 مليار بالإضافة إلى انخفاض نسبة النمو الاقتصادي إلى % 2,9.

جدول رقم 08: أهمية كل قطاع في الاقتصاد الجزائري للفترة 1967-1989 من إجمالي المخصصات المالية (الاستثمارات العمومية)

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول 1967-1969	المخطط الرباعي الأول 1970-1973	المخطط الرباعي الثاني 1974-1977	الفترة الوسيطة	المخطط الخماسي الأول	المخطط الخماسي الثاني
قطاع الصناعة ويشمل المحروقات	53,5	57,3	60,7	62,2	32,8	31,6
قطاع الفلاحة ويشمل الري	20,5	11,9	7,3	7,2	9,9	14,4
القطاعات الأخرى	26	30,8	32	30,6	57,3	54

Sources : Ministère de la planification ï Algérie- Rapports annuels.

من خلال الجدول وحسب إستراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة منحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يعطي بالأهمية الكبيرة عكس القطاعات الأخرى.

وكان الهدف من المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) هو تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية لصناعة المحروقات.

أما المخطط الرباعي الأول (1970-1973) فحدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والمحروقات، وأدخلت خلاله إصلاحات عميقة على شكل التمويل، وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.

أما المخطط الرباعي الثاني (1774-1977) فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة لتحقيق أهدافه، إلا أنه يتميز بمبلغ الاستثمارات الكبير بسبب ارتفاع أسعار النفط.

لكن ابتداءا من الثمانينات ظهرت تغيرات جذرية على السياسة الاقتصادية الجزائرية، فالنمو الكبير للقطاع الصناعي تم العدول عنه عن طريق توقيف الاستثمارات الموجهة للمشاريع الصناعية الضخمة بسبب النتائج التي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها. لذلك عمدت السلطات إلى توجيه الاستثمارات الجديدة إلى تدعيم المنشآت القاعدية كالطرقات والسدود وإلى قطاع البناء والزراعة والصناعات الخفيفة، وذلك قصد إعادة التوازن إلى الاقتصاد الوطني.

وباختصار فغن السياسات الاقتصادية التي ميزت بداية الثمانيات كانت متعلقة بما يلي:

- إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص (قانون 82-11).[1]

[1]– إسماعيل عرباجي: إقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل، دار الطبع، الطبعة الثانية

- التركيز على إشباع الطلب الخاص المتنامي عن طريق الاستيراد المفرط لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج مسطر من طرف الدولة.
- فرض رقابة صارمة على التجارة الخارجية.

لم تكن هذه السياسات في المستوى المطلوب بل كانت سببا مباشرا في تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي خاصة مع تدهور أسعار البترول، حيث إنخفض سعره إلى 15 دولا أمريكيا سنة 1986 بعدما تجاوز 45 دولارا أمريكيا سنة 1985.

وكان أثر هذا التدهور كبير على ميزان المدفوعات الذي تضاعف عجزه. ولتمويل هذا العجز استجوب اللجوء إلى الاقتراض الخارجي الذي أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للجزائر.

من خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلى غاية نهاية الثمانينات نجد أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي تبني تسيير مركزي للاقتصاد والنمو الديموغرافي والاعتماد المطلق على تصدير منتوج واحد هو النفط.

المطلب الثاني: الإصلاحات التنظيمية والهيكلية لاقتصاد الجزائري

عن عملية الإصلاح الاقتصادي بدأت منذ الشروع في إعادة الهيكلة العضوية والمالية ثم اقتضت الضرورة فيما بعد بمحاولة إعادة تنظيمها وفق قواعد جديدة تستند على تخلي الدولة على وظيفة التسيير اليومي مع بقائها المالك الوحيد وكذلك خوصصة أساليب التسيير وذلك عن طريق اعتماد أدوات القانون الخاص بإدخال ما أصطلح عليه باستقلالية المؤسسات التي تتجلى بصفة أساسية في استقلالية الهياكل الاقتصادية والإدارية بالإضافة إلى طرق التعامل الجديدة بين الأعوان الاقتصادية، لذلك فإن المشرع الجزائري وضع سلسلة قانونية انطلاقا من سنة 1988 في ذلك منهجية خاصة في الإصلاح لكون هذه العملية تمس تنظيم الإصلاح الاقتصادي.

أولا/ إعادة الهيكلة:

الجزائر 1996 ص 29.

يقصد بها إعادة النظر في حجم المؤسسات وفي وظائفها المختلفة أو بعبارة أخرى هي تقسيم وتجزئة المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات صغيرة وذلك حتى تكون لها سياسة واضحة ضمن تخصيصها أي:

- التخصص في الإنتاج والتنمية والتسويق.
- الموقع الجغرافي.

حيث كلفت لجنة وطنية لإعادة الهيكلة بتنفيذ أربع خيارات عملية لإعادة تقسيم المؤسسات وهي:

- الفصل بين المهام يؤدي إلى تقسيم جميع المؤسسات الاقتصادية.
- التفكيك حسب الاختصاص لمؤسسة مرتبطة بأدوات اقتصادية متخصصة.
- الحفاظ على الكيان القانوني للمؤسسات مع لامركزية المهام على مستوى وحداتها.
- إنشاء مؤسسات تحمل على عاتقها مهام جديدة.

1-1 إعادة الهيكلة العضوية:

هناك جملة من الأسباب عجلت وأدت إلى تطبيق إعادة الهيكلة العضوية لمؤسسات العمومية يمكن أن نحصرها فيما يلي:

- ضعف الجهاز الإنتاجي العمومي وارتفاع تكاليفه.
- كبر حجم المؤسسات العمومية وتعدد وظائفها ولد جملة من المشاكل كنقص المردودية، ضعف إنتاجية العمل ووسائل الإنتاج.
- صعوبة تبادل المعلومات بين وحدات المؤسسة الواحدة.
- تركيز المسؤولية بين أيدي فئة من المديرين والمسؤولين بشكل أدى إلى مركزية القرارات.
- سوء التسيير والتنظيم الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج.

ومن جملة الأهداف التي كانت ترمي إلى تحقيقها إعادة الهيكلة العضوية نذكر ما يلي:

- استغـلال كل القرارات والطاقات البشرية والمادية مع العمل على القضاء ورفع كل العراقيل التي عرقلت السير الحسن للجهاز الإنتاجي.
- التحكـم أكثر في وسائل الإنتاج من خلال عملية تقسيم الوحدات الإنتاجية الكبيرة إلى وحدات صغيرة وبالتالي تسهيل عملية الرقابة.
- تدعيـم اللامركزية من أجل خلق توازن جهوي
- خلـق علاقة تكاملية بين مختلف المؤسسات.
- تسهيـل عملية التسيير وتحسين شروط عمل الإقتصاد.
- تقسيـم النشاطات بصورة متزنة عبر التراب الوطني وبالتالي توزيع مراكز القرارات من أجل تحكم أكبر في الموارد البشرية.[1]

وقد تمكنت إعادة الهيكلة إلى غاية 1987/12/31 من مضاعفة عدد المؤسسات المهيكلة، حيث انتقل عددها من 150 مؤسسة من سنة 1980 إلى 460 مؤسسة وطنية عمومية و504 مؤسسة عمومية ولائية، و1075 مؤسسة عمومية بلدية في سنة 1984 أي مجموع 2039 مؤسسة عمومية موزعة حسب النشاطات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1]– ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة ص 178.

جدول رقم 09: عدد المؤسسات التي مسّتها إعادة الهيكلة إلى غاية 1987/12/31

قطاع النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات العمومية الوطنية	عدد المؤسسات العمومية الولائية	عدد المؤسسات العمومية البلدية	المجموع
الفلاحة والصيد	02	05	03	10
المياه والطاقة	16	/	/	16
الهيدروكربير	03	/	/	03
الخدمات والأشغال العمومية للبترول	03	/	/	03
المناجم	04	04	04	12
الصناعات الحديدية الميكانيكية والإلكترونية	26	28	11	65
مواد البناء	13	46	57	116
البناء والأشغال العمومية	150	193	814	1157
الكميات والمطاط والبلاستيك	04	05	01	10
الصناعات الغذائية والتبغ والكبريت	05	08	17	30
صناعة النسيج	05	03	22	30
صناعة الجلود والأحذية	02	01	03	06
صناعة الخشب والفلين	13	31	26	70
صناعات مختلفة	03	04	07	14
النقل والاتصالات	26	29	103	158
تجارة	40	68	/	108
الفنادق والمطاعم والمقاهي	18	09	09	36
خدمات للمؤسسات	87	66	05	158
خدمات أخرى	04	01	01	06
مؤسسات مالية	10	/	/	10
خدمات موجهة للجماعات المحلية	04	03	01	08
المجموع	460	504	1075	2039

Source : Belbaiboud M. Gestion stratégie de lœntreprise publique Algérienne OPU, Alger , 1997, P 19.

2-1 إعـادة الهيكلـة الماليـة:

إن الهيكلة المالية تتمثل في مساعدة الدولة للمؤسسات التي قامت بهيكلتها من خلال تسديد ديونها وقيام الدولة بتمويلها حتى يتسنى للمؤسسة المهيكلة إمكانية مزاولة نشاطها الاقتصادي مما شكل عبء ثقيل على الخزينة العمومية والذي رفع نسبة المديونية للمؤسسات العمومية مما جعل البنوك تواجه مشكل لتمويل هذه المؤسسات دون حصولها على فائدة. ومن بين أهم أهداف إعادة الهيكلة المالية نذكر:

- العمـل على تحسين وضعية الخزينة العمومية.
- تحقيـق التطهير للمؤسسات العمومية من خلال مسح كل الديون التي على عاتقها.
- التحكـم في تكاليف الإنتاج من خلال قيام كل مؤسسة بوضع حساباتها عن طريق وضع الميزانيات.
- تحقيـق التوازن المالي وامتصاص العجز ثم إعادة هيكلة ديون المؤسسة بوضع رزنامة لتسديد الفوائد وتسديد الديون فيما بين المؤسسات.

إن إعادة الهيكلة سواء العضوية أو المالية والتي تم اعتمادها سنة 1982 أدت إلى تحقيق عدد من النتائج نحصرها فيما يلي:

- تفكيـك وتقسيم المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يسهل تسييرها والتحكم أكثر في نشاطها.
- زيـادة معدلات الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات إبتداءا من 1980 والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم 10: الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لفترة 1979-1987

السنوات	1979	1980	1981	1982	19883	1984	1985	1986	1987
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	97,7	92,7	110,3	122,8	142	165,8	186,3	203,6	220,03

3-1 نتائـج إعـادة الـهيكلـة

بعد عدة سنوات من إعادة الهيكلة فشلت المؤسسة العمومية من تحقيـق نتائـج، ويعود هذا العجز إلى عدة عوامل ساهمت في تدهور معدلات النمو بصورة مباشـرة وكان لها دخل في تدني إنتاجية فعالية المؤسسات، وهذه العوامل جلها مرتبـط بطريقة التسيير في عملية اتخاذ القرارات وكيفية اختبار مسيرها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- غيـاب التكامل والتنسيق بين المؤسسات العمومية.
- غيـاب الإطارات الحقيقية في مناصب اتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- غيـاب سلم الاستحقاق داخل المؤسسة وبالتالي القضاء على كل فرص الإبداع والابتكار.
- غيـاب المنافسة.
- التوهّـم المالي لدى متخذ القرار أي أن هناك علاقة موجبة بين زيادة حجم الاستثمار وزيادة فاعلية وربحية المؤسسة.

ثانيـا/ مرحلـة استقلاليـة المؤسسـات:

2-1 مفهـوم وأهـداف الاستقلاليـة

هو نظام اقتصادي يعطي بموجبه المؤسسات الاقتصادية العمومية مسؤولية اتخاذ القرارات في إطار محدد قانونا على أساس المصلحة العامة للمؤسسة وترقيتها كحرية اختيار الكمية والنوعية للقوى العاملة وكذا حجم الإنتاج وطبيعة المنتوج والتسويق والتموين وغيرها.

وتصبح المؤسسة العمومية كشركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة بحيث تصبح الدولة تلعب دور الوسيط الإئتماني بمعنى أنها مالكة ومساهمة في رأسمال المؤسسة إلا أنها تباشر التسيير بنفسها بل تمارسه من خلال هياكل تسمى صناديق المساهمة التي تنوب عنها في أداء دور المالك في رأسمال المؤسسة وبعابرة أخرى أن المؤسسة تصدر أسهما لفائدة الدولة وتقوم هذه الأخيرة بتحويلها إلى صناديق المساهمة مقابل سندات.

وتتمثل الأهداف المرجوة من الاستقلالية:

- إصـلاح الشخصية الحقيقية للمؤسسة العمومية بما في ذلك البنوك باعتبارها شخصية معنية منبثقة عن الدولة.
- قـدرة المؤسسة على تنظيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية واختبار متعامليها.
- إعطـاء الحرية التامة للمؤسسة في وضع استراتيجية خاصة بعدما كانت استراتيجيها مرتبطة باستراتيجية الدولة.
- تسييـر الموارد البشرية وإختبار الموظفين من اختصاص المؤسسة ذاتها وليس من جهة اخرى.
- التكفـل المباشر للمؤسسة بنشاطاتها حيث تبقى الدولة المساهم الوحيد في رأسمالها لكنها غير مسؤولة عن تسييرها وفي هذا السياق أنشأت صناديق المساهمة لتجسيد مهام استقلالية المؤسسات العمومية إذ تعمل على مراقبتها وتصحيح مسارها والسهر على بقاء قيمة الأسهم في المؤسسات سالمة كل صندوق من هذه الصناديق يشمل مجموعة من المؤسسات وهذا حسب طبيعة نشاطها هي:

1- صنـدوق مساهمات الصناعات الغذائية.

2- صنـدوق مساهمات المناجم، المحروقات والري.

3- صنـدوق مساهمات سلع التجهيز.

4- صنـدوق مساهمات البناء.

5- صنـدوق مساهمات الكيمياء والبتروكيمياء والصيدلة.

6- صنـدوق مساهمات الإلكتورنية والإتصالات والإعلام الآلي.

7- صنـدوق مساهمات الجلود والنسيج.

8- صنـدوق مساهمات الخدمات.

2-2 شـروط المـرور إلـى استقلاليـة المؤسسـات العموميـة:

تندرج الاستقلالية في إطار قوانين 1988 التي تحدد مقاييس المرور إلى الاستقلالية وقد تم تصنيف المؤسسة على أساس رأسمال العامل والحالة الصافية للأصول إلى أربعة أصناف:

- مؤسسـة من صنف (أ) تضم المؤسسات التي تتميز بحالة صافية موجبة ورأسمال عامل موجب وهذا معناه أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة بأموال دائمة.
- مؤسسـة من صنف (ب) تضم المؤسسات التي تتميز بحالة صافية موجبة ورأسمال عامل سالب، وهذا يعني أن المؤسسة تغطي جزءا من الأصول الثابتة بديون قصيرة الأجل وهذا ناتج عن عبء التكاليف الثقيلة.
- مؤسسـة من صنف (ج) تضم المؤسسات التي تتميز بحالة صافية سالبة ورأسمال عامل موجب.
- مؤسسـة من صنف (د) تعتبر المؤسسات من هذا الصنف مفلسة.*

وقد توفر شروط مماثلة لكافة المؤسسات لاسيما العاجزة ثم إنشاء صندوق تطهير المؤسسات العمومية لدى الخزينة، يتمثل دوره في تكوين رأسمال هذه المؤسسات، البحث عن الاستقرار النقدي بعد حصوله على إيرادات من ميزانية الدولة وموارد الاقتراض، ويقدر المبلغ الذي خصصّته الحكومة لعملية التظهير إبتداءا من سنة 1991 وإلى غاية 1996 بحوالي 600 مليار دج.*

---

* **-** صافي الأصول سالب: معناه أن نشاطات المؤسسة ممولة بالديون.

* **-** رأسمال العامل موجب: معناه أنه رغم صافي الأصول سالب إلا أنه لديها ديون أن تتوافق مع دورة الاستغلال.

3-2 الصعوبات التي واجهت الاستقلالية:

واجهت المؤسسة الجزائرية جملة من المشاكل يمكن حصرها فيما يلي:

- الفهم الخاطئ لبعض المؤسسات لمفهوم الاستقلالية، حيث راحت تزاول نشاطات غير نشاطاتها الرسمية بهدف تحقيق المردودية المالية.
- العقلية المسيرة لمؤسسة العمومية قبل الاستقلال هي نفسها العقلية المسيرة لها بعد الاستقلال.
- استقلالية المؤسسات بقية متأرجحة من حيث التطبيق لاسيما أنها لم ترسي على قواعد ثابتة وآليات تحكمها بشكل دقيق نتيجة لتعاقب الحكومات مع مطلع التسعينات برؤى مختلفة وبين مؤيد للقطاع العام ومعارض له.
- غياب روح المسؤولية من طرف المسير والعامل على سواء، فلم يشعر بالمسؤولية الملقاة على عاتقه فيما يخص سيرورة الجهاز الإنتاجي.

4-2 تقييم فترة الإصلاحات الاقتصادية:

قبل أن نتطرق إلى تقييم دقيق لهذه الفترة نحاول أن نلقي نظرة عن خصائص ومميزات الإصلاحات الاقتصادية.

كانت الصدمة النفطية في سنة 1986 كافية لإبراز كل صفات الضعف في النظام المخطط المركزي، وعندما شرعت السلطات العمومية في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية ومن بينها:

- إعادة تنظيم التجارة الخارجية عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية قانون المالية التكميلي 1990.
- إعادة تنظيم التجارة الداخلية وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة الفقرة 41 من قانون المالية التكميلي 1991 وعودة المنافسة من خلال مرسوم 1988[1] الذي يلغي كل الاحتكارات المتحكمة في الاقتصاد الجزائري.

---

[1]– صالح مفتاح: تطور الاقتصاد الجزائري وسماته الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يوم 16-17

- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وإعادة هيكلة الدين الخارجي.
- الإصلاح المؤسسي التخطيطي ويتمثل في قانون 88-02 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 الهادف إلى تفعيل التخطيط اللامركزي، حيث أصبح التخطيط يرتبط بنوعين من الاستثمارات هي استثمارات إستراتيجية تغيب فيها المردودية وتتكفل بها الخزينة العامة واستثمارات لا مركزية يمكن للمؤسسات العمومية إنجازها وتحقيق المرودية المحتملة بعيدا عن كل القيود الإدارية.
- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني حيث أن القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.
- استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية ويتمثل ذلك في القانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 الذي يمنح هذه المؤسسات درجة واسعة من الحرية في تطبيق القواعد التجارية في أعمالها وفي التسيير، وحرية تحديد أسعار منتجاتها وأجور عمالها.
- وضع تأطير جديد للأسعار، حيث أن القانون رقم 89-12 المؤرخ في جويلية 1989 المتعلق بالأسعار التي مستها الإصلاحات الاقتصادية، يفرق بين نظامين هما: الأسعار القانونية الإدارية الموجهة لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد أو للنشاط الإنتاجي، والأسعار الحرة الموجهة لتحسين عرض السلع أي تشجيع الإنتاج عن طريق ممارسة حقيقية للأسعار.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة وحسب نصوص النقد والقرض، فإنه يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير المخصصة للدولة أو لمؤسساتها.

نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر ص 5.

هذا بالنسبة للمرحلة الأولى من الإصلاحات والممتدة من سنة 1988 إلى غاية 1991، أما المرحلة الثانية والممتدة إلى غاية 1993 فعرفت هي الأخرى مميزات توجت بإصدار نصين أساسين هما:

- ❖ المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة القديمة التميزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى:
  - خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للاستثمار.
  - إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب فيه من صاحب المشروع.
  - تكريس الضمانات للمستثمر، وخاصة حرية تمويل رؤوس الأموال المستثمرة ومداخيلها واللجوء إلى التحكم الدولي في حالة النزاع.
  - وضع نظام تشريعي وتوجيهي للاستثمار.
- ❖ المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة توسيع الأشكال القانونية للشركات.

وبالرغم من المجهودات المبذولة من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري فإن المنافع المحتملة لعملية التحرير والإصلاح تتحقق في مجموعها.

فقد تميز الوضع الاقتصادي في هذه الفترة بما يلي:

- استمرار تدهور ميزان المدفوعات.
- ارتفاع نسبة التضخم.
- تراجع النمو الاقتصادي.
- الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- تدهور شروط التبادل التجاري.
- سياسة الانفتاح الفاشلة في قطاع التجارة الخارجية.
- فشل نمط التنمية وهجرة الأدمغة.

أمـا المرحلة الثالثة والممتـدة إلى 1998 والتي تسمـى بمرحلة التعديل الهيكلـي جاءت على خلفية الاختلالات السابقة إضافة إلى حدوث تدهور آخر في أسعار البترول، حيث انخفض سعره إلى 20 دولارا سنة 1993 إلى 14,19 دولار سنة 1994. هـذا التدهور في الأسعار صاحبه استمرار في الأزمـة السياسية والأمنية للبلاد، مما قاد الاقتصاد إلى أزمة حادة.

ومن أجل التصدي لهذه الأزمة قامت السلطات بتصميم برنامجين اقتصاديين ووضعهما حيز التنفيذ وذلك بالتنسيق والاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

الأول برنامج الاستقرار الاقتصادي (01 أفريل 1994- 31 مارس 1995)، حيث مسّ كل الميادين المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي الوطني، حيث اتخذت السلطات المركزية تدابير جد حازمة لتحقيق أهداف عملية الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في:[1]

أ/ لتقليـص من الكتلة النقدية كشرط أساسي للتطور السليم وذلك من خلال:

- مراجعـة سعر الصرف حيث تم تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة 40,17 سنة 1994 للوصول بها إلى قيمتها الحقيقية.
- الحـد من التضخم النقدي.
- زيـادة سعر الفائدة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام.
- وضـع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام.

ب/ التقليـص والقضاء على عجز الميزانية العمومية وذلك من خلال:

- تثبيـت كتلة أجور الوظيف العمومي.
- تخفيـض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري.
- تحريـر أسعار معظم المنتجات المدعمة، وتخفيض هذا الدعم لبعض المنتجات الأخرى كالسميد والحليب.
- تجسيـد المرسوم الضريبي من خلال مكافحة التهرب الضريبي.

---

[1]– روابح عبد القادر وغياط الشريف: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلـي فـي الجزائر، الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، علوم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ص 03.

ج/ إعـادة التوازن إلى ميزان المدفوعات والاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد وذلك من خلال.

- تخفيـض سعر العملة الوطنية وذلك لتقليص الواردات التي تصبح قيمتها أكبر بالعملة المحلية وتشجيع الصادرات التي تكتسب قدرة تنافسية. بفعل هذا الإجراء حيث تصبح قيمتها بالعملة الأجنبية أقل.
- تحريـر المعاملات الأجنبية من كل العوائق البيروقراطية والإدارية.
- اللجـوء إلى التمويل الخارجي مع إعادة جدولة كل مستحقات الديون الخارجية المتعلقة بفترة البرامج.

أما البرنـامج الثاني فيتعلق بالتعديل الهيكلي (1995-1998) وفيه تم تعميق الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي مع العمل في الوقت نفسه على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات. ولقد تركزت إجراءات هذا البرنامج على:

- تحريـر أسعار الفائدة بصفة نهائية سنة 1995.
- العمـل على إيقاف البطالة كمرحلة أولى ثم العمل على امتصاصها كمرحلة لاحقة.
- طلـب عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- مواصلـة رفع الدعم على الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لها.
- إصـدار قانون الخوصصة سنة 1995 وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية.
- إقامـة سوق للصرف ما بين البنوك في نهاية 1995 وسوق صرف أخرى متصلة بالسوق النقدية.
- التحكـم في السيولة النقدية والمصرفية من أجل مكافحة التضخم وجعله في مستوى معقول.
- تخفيـض الرسوم الجمركية من 60 % سنة 1994 إلى 45 % اعتبارا من أول جانفي 1997.

- إعـادة هيكلة المؤسسات العمومية، حيث انتقلت إلى الاستقلالية مع الانفتاح على السوق الدولي.

ويمكن تقسيم هذه الإصلاحات من جانبين، الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي.

أ- الجـانب الاقتصـادي:

يبرز الواقع الذي أحرزته الإصلاحات أن هناك تحسنا واضحا في معظم مؤشرات الاقتصادية الكلية.

1. بالنسبـة للنمـو الاقتصـادي:

إن الاقتصاد الوطني وبعد فترة من الركود الطويلة نسبيا قد حقق معدلات نمو إيجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان، كما يتضح من بيانات الجدول التالي:

جدول رقم 11: معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي للفترة 1993-1998.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات النمو	2,2	0,9	3,9	4	4,5	4,7

Source : Revue conjonction N=° 52 ï Algérie ï Février 1999, P 10.

من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول، نلاحظ أن هناك نمو إيجابي خلال الفترة (1995-1998)، غير أنه وبتعميق التحليل يتضح أن العوامل الخارجية لبعث دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الارتفـاع المزدوج من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار في قطاعات المحروقات.
- إعـادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين وسخاء مصادر الإقراض الأجنبي، بعد إعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي حيث

استفادة الجزائر من أكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار في شكل إعادة جدولة و5,5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية.[1]

- الظـروف الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15 % 1995 إلى 21 % سنة 1996 على عكس القطاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج.

2. ميـزان المدفوعـات:

حقق هو الآخر نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية حيث حققت الحساب الجاري فائضا سنة 1996 قدر بـ 1,25 مليار دولار ثم 3,21 مليار دولار 1997.[2]

كمـا أن خدمة الدين الخارجي انخفضت بشكـل محسوس لتصل إلى حـدود 4,6 مليار دولار خلال الفترة 1994-1997 بعدما كانت تتجاوز 9 مليار خلال الفترة 1990-1993 لتسجل 5,18 مليار دولار سنة 1998.

3. احتياطـي الصـرف:

لقـد عرف احتياطي الصرف تحسنا غير مسبـوق بسبب إعادة الجدولة وتحسـن أسعار المحروقات، حيث تجاوز سعر البرميـل 19 دولار خلال سنتـي 1996 و1997، مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات الشيء الذي سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية.

جدول رقم 12: تطور الدين الخارجي واحتياطي الصرف

الوحدة: مليار دولار

---

[1]– كريم التشاشي وآخرون: الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق 1989 ص 16.

[2] – C.N.E.S : Projet de rapport sur la situation économique 2ème semestre 1998, Mai 1999 P 18.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
تطور رصيد الدين الخارجي	25,724	29,486	31,573	33,651	31,222	30,453
تطور إحتياطي الصرف	1,5	2,6	2,1	4,2	8,2	6,8

Source : Revue conjoncture, N° 68 ï Alger, Juillet 2000, P 17.

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع احتياطي الصرف من 2,6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4,2 مليار دولار سنة 1996 ليبلغ ذروته سنة 1997 8,2 مليار دولار ثم يتراجع نسبيا سنة 1998 بسبب تراجع أسعار البترول خلال تلك الفترة.

4. الميزانيـة العامـة:

سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال وبعد فترة البرامج

جدول رقم 13: الميزان الكلي للميزانية العامة

الوحدة: نسبة % من إجمالي الناتج المحلي

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الميزان الكلي للميزانية العامة	8,7	4,4	1,4	3,0	2,0	2,9

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي 1998.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض العجز في الميزانية العامة من 87 % سنة 1993 إلى 1,4 سنة 1995 لتسجل الميزانية بعد ذلك فائضا بلغ 3 % سنة 1996 ثم - % 2,4 2,9 % خلال 1997 و1998 على التوالي.[1]

وهذا الفائض يرجع فعالية التحصيل الضريبي والانخفاض النسبي للنفقات العامة بسبب السياسة التقشفية.

ب/ الجانـب الاجتماعي:

إن النتائج الاقتصادية التي كانت في مجملها إيجابية لم تتحقق دون تكلفة اجتماعية مرتقبة وذلك بسبب التدابير المتخذة في إطار برنامج الإصلاح.

1. الفقـر والقـدرة الشرائيـة:

لقد أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلال الواسع وتجميد الأجور، وتخفيض قيمة العملة إلى التهاب أسعار المواد

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001 جوان 2002 ص 19.

الأساسية، وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاعفت بين سنة 1990 وسنة 1998 كما يلي:

- 8,7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.
- 10,5 مرات بالنسبة للأدوية.
- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء الشروب والوقود.

وأمام هذا الوضع الصعب الذي سايره انخفاض في المستوى المعيشي للسكان وتدهور في الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، تزايدت حدة الفقر حيث قدر عدد الفقراء بـ 14 مليون فقير وتدحرجت الطبقة المتوسطية لتنظم إلى الطبقة الفقيرة.

2. البطالـة:

عرفت هذه الظاهرة تزايدا مستمرا في معدلاتها خلال فترة الإصلاحات، حيث وصلت إلى 20,2 % سنة 1999 وهذا بسبب:

- ضعـف معدلات التشغيل، وتراجع أهمية القطاع العام.
- التسريـح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية حيث تشير المعطيات أن أكثر من 500 ألف عامل تم تسريحهم خلال الفترة 1994-1997.[1]
- ارتفـاع معدلات النمو الديمغرافي.

المطلـب الثالـث: أهـم تحديـات الاقتصـاد الجزائـري

لقد أعتبر الوضع الاجتماعي المزري كافي للحكم على مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي من المفروض أن يستفيد منه المجتمع بالدرجة الأولى وهو عكس من أثبته الواقع الذي أبرز بوضوح الغيظ والشعور بالحرمان المعبر عنهما أحيانا بعنف تقوم به فئات عريضة من المجتمع تعاني ظروف حياة صعبة. نتيجة هذه الوضعية اتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف مسار

---

[1]ـ إحدادن توفيق: سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999، يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997، جامعة فرحات عباس سطيف 28 جوان 2002.

الإصلاحات لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية لكي تصبح المصدر الرئيسي للثروة، لذلك حاولت السلطات العمومية أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 1999 وقامت ببعث برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بقيمة 7 مليار دولار أمريكي يمتد على فترة تنطلق من سنة 2001 إلى سنة 2004 وتتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة.

بالإضافة إلى تحسين موارد الدولة بفضل الجباية البترولية في تحقيق معدلات نمو إيجابية خلال السنوات الأخيرة كما أن الموارد المستمدة من ميزانية الدولة زادت في حيوية النشاط الاقتصادي.

نتيجة لهذه الوضعية أوجب إعادة تحديد السياسات العمومية لدعم الاستثمار وبعثه بغرض إعطاء العمل العمومي أكثر فعالية. وفي هذا الإطار أوجب تقييم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي من زاوية البرمجة الاقتصادية والمالية. وقد ظهرت عدة نقائص في عملية اتخاذ القرار والبرمجة، بسبب اختيار مشاريع غير متفق على نجاعتها وعدم التشاور بين القطاعات والمتعاملين.

فأصبحت الاختيارات الاقتصادية في أشد الحاجة إلى أن تضع السلطات العمومية استراتيجيات وسياسات خاصة بتعزيز قدرات المؤسسة، حتى تتمكن من تمديد النمو إلى ما بعد أجال الاستثمار المحددة، ونشير هنا إلى البرنامج الخماسي، الذي يعتبر فرصة استثنائية للمؤسسات العمومية والخاصة لإبراز مكانتها في الاقتصاد الوطني.

فيما يتعلق بالاستثمار فقد عرف تحسنا متزايدا إلا أنه يبق مشوبا بعدة سلبيات لاسيما فيما يخص مسائل العقار الصناعي والتمويل المصرفي، كما أن جو الأعمال يشكو من قلة المنشآت القاعدية والممارسات البيروقراطية داخل الإدارات.

إن نجاح الإصلاحات الاقتصادية له صلة وثيقة بسياسة التماسك الاجتماعي وترقية سائر الفئات الاجتماعية في تقاسم التضحيات وثمار النمو كما أن مسألة تكوين المداخيل وتوزيعها تقع في صدارة جميع السياسات الاقتصادية الرامية إلى مكافحة

البطالة والتضخم، وعليه يعتبر كل من إعادة التأهيل الاجتماعي وإعادة تطوير الأجهزة الاجتماعية تحدي كبير أمام السلطات كجزء من ثقافة جديدة قائمة على مبادئ الشفافية والعدل والحكم الاقتصادي الراشد.

أولا/ المنشآت والصناعة القاعدية:

تشكل المنشآت القاعدة المنسجمة أداة هامة للنمو الاقتصادي وتعد أيضا ميزة تنافسية في مجال التكامل الاقتصادي والاجتماعي. وخلال العشرة الأخيرة خصصت الجزائر موارد مالية هامة لتطوير المنشآت القاعدية لكن لا يمكن التأكيد على أنها تستجيب اليوم بشكل مناسب لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في ميدان السكن والعمران قامت الدولة بتخصيص موارد مالية هامة بمواجهة أزمة السكن – حوالي 555 مليار دج لفترة 2005-2009 التي تفاقمت بفعل التوزيع الغير المتوازن للسكان في القطر الوطني والنمو الديمغرافي والنزوح الريفي. وتعتبر المشاريع السكنية المقررة في البرنامج الخماسي والمقدرة بـ مليون سكن الحل الانجع لمشكل السكن، وقد يلغ عدد المساكن المستلمة في 2004، 116400 وحدة سكنية وما بين 2004-2005 تم تسليم 250 ألف سكن.

كما حقق قطاع البناء والأشغال العمومية نموا معتبرا خلال الفترة الأخيرة حيث سجل سنة 2004 مثلا نسبة نمو وصلت إلى 8 %.

في ميدان الموارد المائية، فقد شكل حل معادلة الموارد المائية أحد الانشغالات الدائمة للسلطات بغرض تلبية حاجيات السكان في مجال المياه وكذا الصناعة والري وقد استهلك قطاع المياه حوالي 30 مليار دولار منذ الاستقلال إلى اليوم وبلغ الاستثمار العمومي بين سنتي 2000 و2004 حوالي 604 مليار دج وفي إطار المخطط القادم لتدعيم النمو الاقتصادي سيتم في مرحلة أولى تخصيص 36,33 مليار دج للقطاع خلال الفترة 2005-2009.

كما أن السياسة الجديدة للمياه تؤكد على البعد الاستراتيجي والطابع الأولوي لقطاع المياه فهي تتمحور على تعبئة الموارد التقليدية وغير التقليدية وتصليح المنشآت القاعدية

الموجودة وكذا الإصلاحات المؤسساتية والتنظيمية، كما تشمل هذه السياسة على المدى المتوسط مشاريع مهمة مثل: إنجاز السدود وحفر الآبار وبناء مصانع لتحلية مياه البحر. أما في الصناعة التي هي من القطاعات الأكثر أهمية من أجل انتعاش النمو، الذي ينبغي أن يرتكز أساسا على جهاز الإنتاج الوطني التنافسي وبعد نسبة 2,9 % سنة 2002 و1,4 % سنة 2003 ارتفع الإنتاج الصناعي بحوالي 2,6 % سنة 2004 ويعد التأخير في تطبيق إصلاحات المرافق العمومية والمعاجلة النهائية لمسألة العقار الصناعي وعصرنة المنتوجات والخدمات المصرفية عوامل تثقل سير جهاز الإنتاج الحالي وتكبح الاستثمارات.

حيث عرفت نشاطات القطاع العمومي تراجعا نسبته 1,04 % سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003 ومن أهم الفروع التي سجلت نتائج سلبية نجد فرع الخشب والورق، فرع الصناعات الغذائية، فرع النسيج الجلود، وفرع الكهرباء والإلكترونيك بينما الفروع التي سجلت نتائج إيجابية نجد فرع الميكانيك، مواد البناء الحديد والصلب، وفرع الكيمياء والصيدلة والأسمدة أما القطاع الخاص فقد سجل زيادة قدرها 3,1 % خلال نفس الفترة.

وترتكز السياسة الصناعية الجديدة على نشاطات تأهيل المؤسسات إعادة الاعتبار للمناطق الصناعية والاعتماد على التكوين، غير أنها تعاني من نقائص خاصة في مجال البحث عن الاندماج ما بين الصناعات وفي جانب التصور المستقبلي لتعدد الخدمات الناجمة عن ذلك.

وعلى الرغم من تسجيل بعض النتائج الإيجابية إلا أن الوضعية العامة لقطاع الصناعة يثير الانشغال بسب الفارق بين الطلب المتزايد والعرض الذي يكون في غالب الأحيان غير قادر على تلبية حصة مقبولة بالإضافة إلى التأخيرات المتراكمة في مجال التأهيل وإتمام عملية التصفية وخوصصة المؤسسات القابلة لذلك.

أما بالنسبة لقطاع الفلاحة الذي يشغل 21 % من اليد العاملة ومساهمة فعلية بـ 9 % في الناتج الداخلي، قد سجل نتائج جيدة في نسب النمو إذ حقق معدل 8,4 % خلال

الفترة الممتدة بين 2001-2004 غير أن هذه النتائج تسمح بتحسين فاتورة الواردات وتقليص العجز في الإنتاج الغذائي والفلاحي.[1]

ويعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي أنهى مرحلته الأولى سبتمبر 2000-2004 مشروعا هاما من أجل مواجهة التحديات التي تواجه الفلاحة، من خلال ضمان الأمن الغذائي ومرافقة الفاعلين لتنمية قدراتهم الإنتاجية وعصرنة المستثمرات الفلاحية.

أما بالنسبة لقطاع التجارة فقد تميز بما يلي:

- مواصلة المفاوضات للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- زيادة واردات السلع ونمو صادرات المحروقات من حيث القيم والحجم.
- استمرار المشاكل المتعلقة بالتقليد والتجارة الغير الرسمية.

فيما يخص التبادلات الخارجية، سجلت الجزائر فائضا في الميزان التجاري قدر بـ 2564 مليار دولار سنة 2005 أي بزيادة تقارب 86 % مقارنة بنسبة 2004 ويمكن تفسير ذلك بالزيادة المعتبرة للصادرات التي وصلت نسبة تغطيتها للواردات سنة 2005 إلى 226 %.[2]

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاقتصادي للسداسي الثاني من سنة 2004 مرجع سابق ص 67.

[2]– المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005.

جدول رقم 14: التجارة الخارجية للجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنوات / المبادلات	2003	2004	2005
الواردات	13534	18308	20357
الصادرات	24612	32083	46001
الميزان التجاري	11078	13775	25644
نسبة التغطية % الصادرات للواردات	% 182	% 175	% 226

المصدر: المديرية العامة للجمارك، إحصائيات 2005.

بقيت المحروقات التي إتجهت أسعارها نحو الارتفاع تمثل أهم صادرات البلاد 98,03 % من الحجم الإجمالي لصادرات سنة 2005 وعرفت نمو قدره 44,6 % بالمقارنة مع سنة 2004، بينما سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة هامشية 1,97 % من البنية العامة للصادرات أي ما يعادل 907 مليون دولار وعرفت نمو قدره 16,13 % مقارنة مع سنة 2004،[1] أما الواردات فقد إرتفعت خلال 2005 إلى 20,357 مليار دولار وسجلت نمو قدره 11,19 % مقارنة سنة 2004 والسبب في ذلك يعود إلى زيادة المداخيل من العملة الصحية.

[1]- المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005.

جدول رقم 15: بنية التبادلات الخارجية للجزائر حسب المناطق الجغرافية

الوحدة: نسبة% [1]

السنوات / المنطقة	2003		2004		2005	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الإتحاد الأوروبي	59,0	57,4	54,6	53,4	55,64	55,29
الدول الأوروبية الأخرى	5,1	12,5	4,9	12,6	0,03	12,70
أمريكا الشمالية	25,6	7,5	28,2	7,4	31,92	8,36
أمريكا اللاتينية	5,3	5,4	6,4	6,9	6,79	6,14
آسيا	2,5	11,8	2,7	14,5	2,65	12,31
المغرب العربي	1,1	0,9	1,4	0,9	0,91	1,07
الدول العربية	1,4	3,1	1,6	2,8	1,35	2,9
إفريقيا	0,10	0,90	0,10	0,80	0,11	0,73
باقي العالم	00	0,6	0,1	0,7	0,6	0,5

فيما يتعلق بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية، شاركت الجزائر في 8 لقاءات للمفاوضات الثنائية، و04 لقاءات للمفاوضات متعددة الأطراف وتسلمت ما يقارب 1500 سؤال. وتسر دول الأعضاء في المنظمة على الإجراءات التنظيمية حول حماية الملكية الفكرية والصناعية ومكافحة التقليد غير الرسمي.

وبخصوص التجارة الداخلية يشير تطور السوق الداخلية إلى أهمية التجارة الغير الرسمية حيث تم إحصاء ما يقارب 1600 سوق غير رسمية سنة 2004 مما أصبح يقلق

[1]– المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005.

أغلبية المتعاملين الاقتصاديين، كما أن التقليد والتصريحات الخاطئة حول قيمة ومصدر ونوع السلعة، أصبحت من أهم وسائل الغش التي بدأت تتزايد أهميتها سنة 1994 على إثر تحرير التجارة الخارجية.

أما بالنسبة للطاقة والمناجم فقد سجل هذا القطاع نسبة نمو قدرها 9 % سنة 2004 مقابل 8,3 % سنة 2003 و4,3 % كمعدل سنوي خلال الفترة 1999-2003[1] وذلك بسبب زيادة أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة نتيجة التوترات الجيو إستراتيجية والطلب الكبير للأسواق العالمية خاصة الصينية ومتابعة مجهودات التنقيب التي زادت من احتياطات من النفط والغاز.

أما فيما يتعلق بالمناجم والمحاجر فقد تم في سنة 2004 إنشاء الوكالة الوطنية للثروات المنجمية والوكالة الوطنية لرقابة المناجم ويتمثل دورها الأساسي في تثمين وتطوير جميع الموارد المنجمية، حيث تم في هذا الإطار منح 45 عقد استكشاف منجمي و49 عقد استغلال كما ساهم تحرير هذا الميدان في تطوير عدد المؤسسات الخاصة حيث وصل إلى أكثر من 1000 مؤسسة تعمل في مجال استخراج الذهب والرخام والملح.

أما فيما يتعلق بوضعية الاستثمار فيمكن تقديرها من خلال الوضع العام الذي تعرفه المؤسسات المكلفة بترقية الاستثمار وهي المجلس الوطني للاستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

فقد وصل المبلغ الإجمالي للاستثمارات سنة 2005 حوالي 1200 مليار دج أي أكثر من 16 مليار دولار منها 730 مليار دينار قدمت من طرف الدولة و250 مليار دج من قبل أداة اقتصادية وطنية وأكثر من 200 مليار دج من قبل المؤسسات الأجنبية.[2]

ثانيا/ وضعية القطاع النقدي والمالي:

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ص 64.

[2]– مديرية العامة للجمارك سنة 2005.

لقد تميز الوضع النقدي والمالي في الآونة الأخيرة بالاستقرار والدعم على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية، ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول وما نجم عنه من زيادة معتبرة في إرادات الدولة.

1-2 الوضـع الخارجـي:

من بين المعايير التي أكدت على النتائج المالية المحققة في السنوات الأخيرة هناك ثلاثة معايير تتعلق بمتانة الوضع الخارجي، وهي تحسن ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف والتحكم في المديونية الخارجية.

2-2 الماليـة العامـة:

بلغت إرادات الميزانية مبلغ 2229,9 مليار دج وبلغت النفقات 1888,9 مليار دج سنة 2004.

وتضمن قانون المالية سنة 2005 المحاور الكبرى لسياسة الميزانية خلال السنوات الخمس المقبلة وتعتبر هذه المرة الأولى التي توحد فيها الدول على المدى المتوسط سواء بالنسبة للإرادات أو نفقات الميزانية.

وحققت الميزانية العمومية فائض إجمالي بحوالي 350 مليار دج سنة 2004 مقابل 263 مليار دج سنة 2003 ويتواصل تعزيز قدرة تمويل الخزينة بفضل تحسن الإرادات البترولية ، الأمر الذي يقلص من ضعف المالية العمومية أمام التقلبات الخارجية ويساعد على بقاء مجهودات تطهير الاقتصاد الوطني وضمان التمويل اللازم للمنشآت العمومية.

3-2 الوضـع النقـدي:

تعكس حالة السوق النقدية اليوم ظرفا نقديا استثنائيا من حيث تراكم الأرصدة الداخلية والخارجية ومنذ 2001 عرفت السوق النقدية سيولة مفرطة على الرغم من جهود بنك الجزائر من أجل تقليص حجم هذه السيولة.

وقد ساعد توجيه الموارد المالية نحو الدولة باعتبارها مستثمرا عموميا من الطراز الأول في زيادة قدرات الامتصاص خاصة مع انطلاق مختلف برامج الإنعاش التي

بادرت بها السلطات خلال الفترة 2001-2004. وترقبا لبرامج الاستثمارات خلال السنوات المقبلة فإن مستوى الامتصاص سيكون معتبرا.

4-2 ضرورة الإصلاح المالي:

تتوفر الجزائر في الوقت الراهن على ادخار هام، والتفكير اليوم يقوم على كيفية تحويل هذه الموارد المتراكمة إلى استثمارات منتجة.

إن الإصلاح المالي وعلى الخصوص إعادة تحديث الشبكات المالية والنقدية التي يمر عبرها الادخار الوطني بشكل ناجح نحو تمويل الاستثمارات المنتجة، أصبح اليوم ضرورة حتمية ويكشف الواقع في هذا المجال نقائص عديدة على مستوى هياكل وآليات التسيير وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظومة تمويل الاقتصاد الوطني تطغى عليها البنوك العمومية بنسبة 95 % وتعتبر نسبة التعامل عن طريق البنوك في الجزائر من بين أضعف النسب في حوض البحر المتوسط.

المبحث الثاني: اتفاق الشراكة وتطور العلاقة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

تمهيد:

إن تسارع الأحداث وتزايد التكتلات الاقليمية وما يتبعها من حصر تبادل المنافع بين أعضائها دون غيرهم هو ما حثّ الجزائر السعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي كأساس لمواجهة المنافسة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والحد من المشاكل ومعوقات التنمية التي تعاني منها.

المطلب الأول: مراحل تطور العلاقة الأوروجزائرية

يعتبر الإتحاد الأوروبي من بين الشركاء المهمين في العالم نتيجة تداخل عدة عوامل من بينها العامل الجغرافي، أي قرب الجزائر لأوروبا بالإضافة إلى وجود جالية كبيرة بعدة بلدان أوروبية إلى جانب العوامل التاريخية والاقتصادية.

أولا/ العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل 1976:

لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس سنة 1969، ذلك أن العلاقات بين الجزائر والمجموعة الأوروبية منذ أواخر الخمسينات جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات.

هذه الخصوصية تمثلت أساسا في وراثة المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع حركة المجموعة الاقتصادية الأوروبية وهي وراثة أخذت طابعها رسميا عن طريق اتفاقيات "إيفيان" 19 مارس 1962 المتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي إزاء فرنسا وبالتالي إزاء أوروبا. وهكذا تمكنت الجزائر المستعمرة السابقة من متابعة الحصول على النظام التفضيلي لصادراتها نحو المجموعة إضافة إلى الامتيازات المحصل عليها خلال اتفاقيات "إيفيان" فيما يخص السوق الفرنسية.

لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية العضو في المجموعة وخاصة إيطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح تفضيلات للمواد الزراعية الجزائرية،

وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة.

ثانيـا/ اتفاقيـة التعـاون سنـة 1976:

اتفاق الجزائر مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية هو كباقي الاتفاقيات المبرمة مع دول المغرب العربي وترتكز على قاعدة التعاون الشامل، التعاون التجاري، التعاون الاقتصادي والتقني والمالي والتعاون في ميدان اليد العاملة.[1]

فالمفاوضات التي أدت إلى توقيع هذه الاتفاقية كانت وفقا للمعطيات النظرية للعلاقات التجارية بين الطرفين في تلك الفترة، ولم تأخذ بعين الاعتبار الانضمام المحتمل لدول جنوب أوروبا: إسبانيا، البرتغال، اليونان إلى المجموعة الاقتصادية كانت واضحة في الأقطار السابقة الذكر والتي كانت تتهيأ موضوعيا لاتخاذ مكانها داخل المجموعة. وانضمام هذه الأقطار حتما سيؤدي إلى تغيير معادلة العلاقات الجزائرية مـع أوروبا، بسبب الطبيعة المزاحمة لصادرات تلك البلدان لصادرات الجزائر (خمور، زيوت، يد عاملة)، خاصة وأن اتفاقية 1976 قد أبرمت لمدة غير محددة.

وتم في هذا الإطار توقيع أربع بروتوكولات مدة كل منها 5 سنوات قابلة للتجديد.

ثالثـا/ مسـار برشلونـة:

إن الشراكة الأورومتوسطية التي رأت النور في مؤتمر وزراء خارجية البلدان الأورومتوسطية الذي انعقد في برشلونة سنة 1995، هي أهم مبادرة في التاريخ الحديث تعمل على إقامة روابط قوية ودائمة بين شاطئ المتوسط[2] إضافة إلى تسهيل وتطوير الحوار بين مجتمعات ودول الضفتين.[3]

---

[1]- عثمان بن كنيش: التعاون بين الإتحاد الأوروبي والجزائر "الثقافة شراكة"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2006 ص 33.

[2]- مفوضية الإتحاد الأوروبي: التقرير السنوي عن برنامج ميدا العام 1999. بروكسل 2000 ص 03.

[3] - PAUL BALTA, Les enjeux de la coopération de Barcelone Gros Plan annuaire de lôAfrique du Nord, C.N.R.S P 897.

وهي تختلف عن اتفاقيات التعاون السابقة المبنية على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية، فهذه الشراكة تعالج ثلاثة مجالات هي: المجال السياسي، الأمني، الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي.

هكذا دخلت الجزائر في مرحلة جديدة من العلاقات الخاصة مع أوروبا، حيث سعت بعد انعقاد مؤتمر برشلونة للدخول في الديناميكية الحديثة للشراكة الأورومتسطية من خلال صيغتها النهائية على وجه الخصوص.

المطلب الثاني: مفاوضات الشراكة الأوروجزائرية

تجسيدا إلى تنشيط العلاقات المشتركة مع الإتحاد الأوروبي بدأت الجزائر التشاور من أجل التوقيع على اتفاقية شراكة، فبدأت بصفة رسمية 1997 وامتدت إلى 17 جولة كانت تعقد بشكل متناوبا بين الجزائر وفرنسا.

عرفت الجولات العشر الأولى تعثرا بسبب اختلاف الرؤى حول بعض الملفات المطروحة منها: ملف العدالة والتعاون الفضائي، الشؤون الداخلية، حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب. هذا فيما يتعلق بالجانب الأمني والسياسي.

أما الجانب الاقتصادي فكانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

- توسيع مجالات التعاون لتشمل إضافة إلى المبادلات التجارية مجالات إنتاجية أخرى.
- توسيع نطاق التعاون المالي عن طريق المساعدة في وضع برنامج التأهيل القطاع الصناعي الجزائري.
- السعي إلى الانفتاح التدريجي للاقتصاد الوطني باعتباره اقتصاد يعتمد على ريع المحروقات.
- وضع برنامج هاص لدعم صادرات الجزائر خارج المحروقات.

وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين، تمّ توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها

كمشكلة المديونية وانتقال الأشخاص، وكذلك عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري.

كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقيف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 وهو تاريخ استئنافها، حيث استمرت بدون انقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة إلى أن توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات والذي ترجم بالتوقيع بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل.

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فانسيا الإسبانية، لدى افتتاح الندوة الأورومتوسطية وقد وقع عن الجانب الجزائري وزير الخارجية وعن الجانب الأوروبي وزراء الإتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية وذلك بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الإسباني ليدخل في حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

أولا/ بنود اتفاق الشراكة:

لقد احتوى اتفاق الشراكة الأوروجزائري على (09) أبواب للتعاون المشترك تغطي مختلف المجالات ومؤكدة بـ 110 مادة وتتمثل هذه الأبواب فيما يلي:

1-1 الحوار السياسي:

يقام هذا الحوار السياسي والأمني بشكل منظم وهو يسمح بإنشاء روابط تضامن دائمة بين الشركاء كما أنه يتعلق بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك التي من شأنها ضمان السلم والتنمية الإقليمية، ويتم إجراء هذا الحوار في آجال منتظمة وكلما اقتضت الحاجة وعلى عدة مستويات.

- على المستوى الوزاري: خاصة في إطار مجلس الشراكة.
- على مستوى الموظفين السياسيين الذين يمثلون الجزائر من جهة والإتحاد من جهة أخرى.
- من خلال الاستعمال الكامل للقنوات الدبلوماسية وبأية طريقة أخرى من شأنها أن تساهم في تكثيف هذا الحوار وتفعيله.

2-1 الانتقـال الحـر للسلـع:

تقوم المجموعة الأوروبية والجزائر تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد اعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وهذا طبقا للأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف الملحقة بالاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة.

ونص الاتفاق هنا على تحرير المبادلات من المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومتوجات الصيد البحري، عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المنتوجات واعتماد نظام الحصص على البعض الآخر.

فبالنسبة للمنتجات الصناعية تم تفكيك مختلف الحواجز الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية الأوروبية الواردة إلى الجزائر وهذا بصورة تدريجية خلال 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ مع العلم أن المنتجات ذات المنشأ الجزائري تدخل إلى المجموعة معفاة من كل الحقوق الجمركية والرسوم.

ويمكن للجزائر أن تتخذ تدابير استثنائية في شكل زيادة أو استرجاع حقوق جمركية لفترة محدودة على بعض القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة عندما تترتب عن هذه الأخيرة مشاكل اجتماعية خطيرة.

أما بالنسبة لمنتجات الصيد البحري فقد تم الاحتفاظ بالنظام المعموم به بموجب اتفاق 1976 حول تصدير السمك الجزائري والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج من جهتها تشرع الجزائر في إجراءات تخفيضات على الحقوق والرسوم ما بين 25 % إلى 100 % لمعظم المنتجات السمكية الطازجة المجمدة.

أما بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة فسيقوم الإتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95 % على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85 % من وارداتها من الإتحاد.

أما بالنسبة للمنتجات الزراعية فلم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها وقد أعطت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين:

- الخضـر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية نحو فرنسا.
- واللحـوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية فيما يخص صادرات الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر.

3-1 تجـارة الخدمـات:

يدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الإتحاد الأوروبي والجزائر التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات باحتفاظ الجزائر بالمعاملة الوطنية الخاصة لفروع الشركات الأوروبية المستقرة على إقليمها.

أما فيما يخص خدمات النقل التجاري وتنقل الأشخاص لممارسة تجارة الخدمات فتبقى مقيدة برخص وشروط متبادلة.

4-1 التعـاون الاقتصـادي:

يشمل التعاون الاقتصادي عدة مجالات أهمها: التعاون في مجال تحرير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والتعاون في القطاعات الكفيلة بجعل الاقتصاد الجزائري قادرا على خلق النمو ومناصب الشغل وهي: قطاع الصناعة، الزراعة، الطاقة، النقل، الجمارك، الخدمات المالية، السياحة، الاستثمار، الإعلام، الإحصاء، المجال العلمي والتكنولوجي، الجانب التشريعي، البيئة التربية والتكوين.

كل هذا من خلال تبادل المعلومات والخبرات والتكوين والمساعدات التقنية والإدارية والتنظيمية، تنفيذ أعمال مشتركة ...الخ.

كما يعمل هذا التعاون على تشجيع التكامل بين الدول المغاربية وذلك بتنفيذ كل تدبير من شأنه أن يساهم في تنمية العلاقات.

5-1 التعـاون الاجتماعـي والثقافـي:

وتم التطرق هنا إلى:

- أحكـام متعلقة بالعمال، خاصة ما يتعلق بظروف عيشهم وعملهم.
- تحسيـن نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة.

- الهجـرة غير الشرعية وضرورة عودة الأشخاص المتواجدين في حالة غير شرعية في البد المضيف.
- ترقيـة دور المرأة في مسار التطور الاجتماعي والثقافي ودعم البرامج المتعلقة بالتنظيم العائلي وبحماية الطفولة والأمومة.
- ترقيـة التبادل والتعاون الثقافي.
- التخفيـف من حدة الآثار السلبية الناجمة عن تعديل الهياكل الاقتصادية وتحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين.
- الإسهـام في تحسين المنظومة التكوينية من خلال تشجيع التحاق العنصر النسوي بالمؤسسات التربوية للتعليم، تطوير مستوى خبرة إطارات القطاعين العام والخاص، تشجيع إقامة روابط مستديمة بين الهيئات المختصة في الجانبين.

6-1 التعـاون المالـي:

يهدف التعاون المالي إلى تحقيق أهداف الاتفاق ويشمل عدة ميادين للتطبيق هي على الخصوص:

- الأخـذ بعين الاعتبار أثار إنشاء منطقة تبادل حر على الاقتصاد الجزائري لاسيما من زاوية تأهيل الصناعة وإعادة تحويلها.
- تسهيـل الإصلاحات الرامية إلى تحديث الاقتصاد الجزائري.
- تأهيـل البنى التحتية عن طريق ترقية الاستثمار الخاص والنشاطات الموفرة لمناصب الشغل.
- مرافقـة السياسات التي يتم تنفيذها في القطاعات الاجتماعية.

دون أن ننسى هنا أدوات التعاون المالي المندرجة في إطار الشراكة الأورومتوسطية وفي مقدمتها برنامج ميدا 1 للفترة 1996-1999 وبرنامج ميدا 2 للفترة 2000-2006.

7-1 التعـاون فـي ميـدان العدالـة:

لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق وسير العدالة من أجل تعزيز دولة القانون، ويشمل التعاون في هذا الميدان عدة جوانب هي: تسهيل تنقل الأشخاص، الوقاية من الهجرة غير الشرعية ومراقبتها، التعاون في المجال القانوني والقضائي، مكافحة الجريمة المنظمة وتبيض الأموال، محاربة التمييز العنصري وكره الأجانب، مكافحة الإرهاب والمخدرات والفساد.

ثانيا/ أهداف اتفاق الشراكة:

أما أهداف هذا الاتفاق فتمثل فيما يلي:[1]

- تشجيع التبادلات البشرية لاسيما في إطار الإجراءات الإدارية.
- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل الميادين.
- تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية. وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوربية والدول الأعضاء فيها.
- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة باللسع والخدمات ورؤوس الأموال.
- التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية وهو البند الذي انفرد به الاتفاق على الاتفاقيات المبرمة سابقا مع بقية الدول المتوسطية.
- ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.

ثالثا/ إجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة:

إن مجالات التعاون المشترك التي شملها الاتفاق كثيرة ومتعددة وتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن التركيز كان على ضرورة دعم الجانب

---

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اتفاقيات واتفاقات دولية، العدد 31 السبت 21 ربيع الأول عام 1426 هـ الموافق لـ 30 أفريل 2005 المطبعة الرسمية الجزائر ص 04.

الاقتصادي، وخاصة من خلال تحقيق منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة يتم خلالها ترقية وتأهيل الاقتصاد الجزائري.

إن التنقل الحر للسلع وخاصة الصناعية يمر عبر التفكيك الجمركي الذي يمتد على فترة 12 سنة. وقد أخضعت المنتجات الصناعة التي قسمت إلى ثلاثة قوائم إلى رزنامة تفكيك جديدة وفق ما يلي:[1]

1. **القائمة الأولى:** تضم السلع الوسيطة والمنتوجات نصف المصنعة للصناعات الكيماوية والتعدين وصناعة النسيج مواد البناء ... وستخضع لتفكيك جمركي كلي، فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ويمثل استيراد هذه المواد 25 % من حجم الاستيراد الكلي من الإتحاد الأوروبي، وهذا ا سينعكس بالإيجاب على المؤسسات الإنتاجية التي تستخدم هذه المواد كمكونات للإنتاج.
2. **القائمة الثانية:** تضم المنتجات الصيدلانية والغازية والتجهيزات الميكانيكية والكهربائية والتجهيزات ما عدا الكهرومنزلية ومعدات النقل وقطع الغيار، وسيتم التفكيك الجمركي لها على مدى 5 سنوات، وذلك إبتداءا من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ بمعدل تخفيض 20 % كل سنة. وتمثل هذه القائمة 35 % من حجم الواردات من المجموعة الأوروبية.
3. **القائمة الثالثة:** كل المنتجات الجاهزة (سلع الاستهلاك) وستتم عملية التفكيك إبتداءا من السنة الثالثة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ وعلى مدى 10 سنوات بمعدل تخفيض 10 % كل سنة وتمثل هذه القائمة 40 % من حجم الاستيراد من الإتحاد الأوروبي.

---

[1]- جريدة الخبر اليومية، الثلاثاء 05 فيفري 2002 ص 02.

خلاصة :

عن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي جاء لتلبية بعض المطالب الأساسية المتمثلة في تدعيم العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين.

وفي الناحية العملية فإن هذه الشراكة تقدم بعض الحوافز الأساسية للجزائر من بينها:

- جعل من التبادل التكنولوجي وسيلة لزيادة الكفاءة الإنتاجية.
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من طرف الأوروبيين.
- زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر بفعل بنود الاتفاق المشجعة للاستثمار.
- فتح الأسواق الأوروبية في وجه الصادرات الجزائرية.
- مواكبة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية واندماج الاقتصاد الجزائري في إطار مسار العولمة.

لكن هذه الاتفاقية تحل معها الكثير من المخاطر على الطرف الجزائري. فالأبعاد الطموحة والمغرية التي يتيحها الاتفاق من فرص تدفع الجزائر إلى التفكير في القيام باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة للاستفادة بصورة كبيرة من مزاياه.

تمهيد:

إن تسارع الأحداث الاقتصادية العالمية لاسيما إعلان برشلونة، يعتبر حجر الأساس للتوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في أفريل 2002 وبدأ العمل سبتمبر 2005. هذا الاتفاق يتميّز بديمومة وشموليته وإقراره بصفة خاصة إرساء منطقة للتبادل الحر، وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية بصفة تدريجية خلال مراحل انتقالية.

ومن هنا فإن هذا الاتفاق ستكون له انعكاسات وأثار على قطاع المؤسسات الاقتصادية هذه المؤسسات التي ما تزال تمر بمرحلة الإصلاحات، خاصة ما يتعلق منها بالخوصصة وعمليات التأهيل من أجل جعلها في مستوى المعايير التي تتمتع بها المؤسسات الوطنية، ومن هنا لابد من وضع اليد على الانعكاسات والآثار المختلفة على قطاع المؤسسات الاقتصادية التي ما تزال تمر بمرحلة إصلاحات، خاصة ما يتعلق منها بالخوصصة وعملية التأهيل لاكتسابها صفة التنافسية والكفاءة لتتمكن من منافسة المؤسسات الأجنبية.

المبحث الأول: واقع وتطور المؤسسة الاقتصادية

بعد الاستقلال مباشرة عانت الجزائر من أوضاع صعبة تمثلت في أزمات متعددة الأطراف سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي مما وجب على الدولة إن تهتم وتتولى بتنظيم اقتصادها والرفع بعجلة التنمية. مما دعى ذلك إلى تأميم الموارد والثروات الطبيعية والمؤسسات المالية والقطاعات الصناعية والقطاع الفلاحي، فكانت هذه كلها ثروات وجب الاهتمام بها.

ولكي يتحقق كل هذا سارعت الجزائر إلى تبني النموذج التنموي الاشتراكي واتخذت من القطاع العام الأداة الرئيسية للقيام بعملية التنمية من خلال تنشيط المؤسسات الموروثة بعد الاستقلال وإنجاز مؤسسات اقتصادية أخرى ذات الحجم والأهمية المطلوبة. ولتوفير الجو والظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، عملت الجزائر منذ استقلالها وحتى انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورومتوسيطة على القيام بالعديد من الإنجازات والتغيرات على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الأول: تنظيم المؤسسة الاقتصادية في الجزائر

أولا/ مفهوم المؤسسة:

فتعريف المؤسسة يختلف عند معظم الخبراء وذلك لكثرة الأسباب التي أنشأت من أجلها ولتعدد أهدافها وأصنافها.

في الماضي كانت المؤسسات تتميز بعمليات السوق إذ عرفت كمنظمة تسويقية لإنتاج السلع والخدمات وكانت المؤسسات الأولى تعرف كمنظمات فلاحية صغيرة حيث تتميز بصغر حجمها وبقدرة تكنولوجيا صغيرة وبعلاقة مباشرة وشخصية بين صاحب المؤسسة والعمال وبعلاقات ضيقة بين الدخل والمساهمات الشخصية.

وتطور هذا الوضع حسب كوتا [1] إلى ثلاث اتجاهات:

- اتساع الحجم.

---

[1] ï COTTA (A.) : Le capitalisme « Que- Sais- Je, Edition P.U.F, Paris 1973, P 17.

- كثـرة المنازعات الاجتماعية.
- تعقـد أنماط التسيير (أقل تكلفة، تسير الموارد البشرية، ...الخ).

ونجد من بين التعاريف ما يلي:

"المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يجد فيه وتبعا لحجم ونوع نشاطه.[1]

وتعرف كذلك على أنها منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمكاني.[2]

ثانيـا/ نشـأة المؤسسـة العموميـة:

بناء اقتصاد الدولة الجزائرية آنذاك استمد من مختلف المواثيق الوطنية ابتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة 1962، وميثاق الجزائر 1964 وبعده الميثاق الوطني سنة 1976. هذه المواثيق التي توضح الخطوط العريضة للبرنامج التنموي للبلاد، الذي يعتمد على التخطيط في تنظيم اقتصاد الوطني.

تعبر سنة 1967 بداية جديدة في تاريخ تنظيم الاقتصاد الوطني لأنها سنة البدء في تطبيق التخطيط، ولم يكن ذلك ممكنا قبل هذا التاريخ نظرا لعاملين.

- عامـل الحداثة "مرتبط باستقلال الحديث للجزائر"
- عامـل انعدام الوسائل التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.

وتجسيدا لذلك قامت الجزائر سلسلة من العمليات والتأمينات طبقا لقوانين ومراسيم تحدد وهذا ما تجلى في:

---

[1]- ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية الجزائر 1998 ص 10.

[2]- عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000 ص 25.

- احتكـار الدولة للتجارة الخارجية.
- تأميـن جميع أراضي المعمرين وجميع الأملاك الشاغرة.
- تأميـم المؤسسات المنجمية سنة 1966 والجهاز المصرفي وتعديله سنة 1969.
- تأميـم 45 مؤسسة في مختلف الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والبناء ...الخ، والانتهاء بمؤسسات المحروقات إذ أصبحت تحت تصرف الدولة، سواء بالتأميم الكلي أو الجزئي لمؤسسات مختلطة سنة 1971.[1]

وهكذا ظهر نظامين في إدارة الوحدات الاقتصادية:

أ/ التسيير الذاتي للأملاك دون مالك لاسيما من المزارع والوحدات الصناعية التي تركها المعمرون (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي).

ب/ إنشاء دواوين وطنية وشركات وطنية سواء على أساس هياكل موجودة سابقا مثل شركة الكهرباء والغاز أو ديوان الحبوب سواء لمراقبة جديدة لبعض النشاطات أو تطورها مثل ديوان التجارة أو الشركة الوطنية للنقل وتسويق المحروقات.

وتدل هذه الإجراءات على برنامج جبهة التحرير الذي كان يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بالاعتماد على نمط جماعي للإدارة الاقتصادية وعلى إستراتيجية لاسترجاع التحكم في استخدام الموارد الوطنية وعلى تدابير تحقق حماية الاقتصاد الوطني.

وبدأت الدولة في إنشاء الأدوات التي تمكنها القيام بتخطيط الاقتصاد وخلق الشروط الملائمة لذلك فهكذا أسست ""شركات وطنية" أخذت مكان "لجان التسيير". وأصبح رأس المال في يد الدولة وجهته في تخطيط تنمية وطنية وفقا لمخططات تنموية.

وعلى ضوء هذه المخططات تم إنشاء وحدات صناعية، تنمية الزراعة بناء مرافق اجتماعية، هذا العمل التنموي تم بمخططات تنموية خصصت لها استثمارات معتبرة.

وهكـذا طرحت قواعد تخطيط إجباري وبعد تنفيذ مخطط ثلاثي تجريبي (1967-1969) أصدرت الدولة مخططات أخرى متتالية.

---

[1]- ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، مرجع سبق ذكره ص 158.

أدى استقرار الحكم السياسي بعد 1967 إلى تحديد إستراتيجية اقتصادية على المدى البعيد مرتكزة على تقويم المحروقات وإعادة تنظيم النشاط على شكل مؤسسات وطنية على احتكار الدولة لمعظم النشاطات وانطلاق تخطيط يطمح إلى الإجباريـة [1].

تحقق تقويم المحروقات بفضل إعادة تحديد دور "سوناطراك" مؤسسة دورها البحث عن المحروقات واستغلالها.

إن التدخل المتزايد للدولة وللمؤسسة الوطنية في مجال النفط قد أحدث صراعـات مع المؤسسات الأجنبية والتي حصل في الأخير على تأميمها إلى 51 % في 24 فبراير 1971.

لكن هذا التحكم يتطلب نفقات ضخمة للاستثمار ويتضح ذلك من خلال حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع والتي بلغت 4,9 مليار ضمن المخطـط الثلاثي (1967-1969)، ثم جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ليؤكد تجسيد الخيار الاشتراكي للدولة، وتم خلاله الانطلاق في إنشاء جزء كبير من المؤسسات التي تعتبر القاعدة الأساسية للاقتصاد الوطني مثل:

- إنهـاء مركب الحجار.
- مركبـات أرزيو وسكيكدة للمحروقات.
- مؤسسـات للصناعة الميكانيكية بسيدي بلعباس وقسنطينة.

وقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 20,6 مليار دينار جزائري.[1]

ضخامة النفقات حتمت على الدولة من أجل تحقيق تمويل نشاطات أخرى أن تستدين من الخارج، أخذت عبء الاستثمارات النفطية قلة في الإعتمادات بالنسبة للقطاعات الأخرى. نتج عن الحرص الموجه نحو تقويم المحروقات نقصان في تطوير الميادين الأخرى، وأدى إلى ظهور تدريجي للندرة في أسواق السلع عززها الضغط على

---

[1]- أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1991 ص 24.

[1]- لعلاوي عمر: دراسة حول الإستراتيجية التسويقية للمؤسسة العمومية الاقتصادية في محيط تنافسي (أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير جامعة الجزائر غير منشورة) الجزائر 2004 ص 203.

ميزان المدفوعات الذي أدى بدوره إلى فرض احتكار الدولة على التجارة الخارجية وتحكمها في الشبكات التجارية.

أما المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) فقد رصد له مبلغ 110 مليار دج وما شجع الدولة آنذاك على مواصلة الاستثمار هو بداية ظهور نتائج استثمارات المخططات السابقة، حيث أن الكثير من الوحدات الصناعية بدأت بالإنتاج وامتصت جانب لا بأس به من البطالة، وأهم ما ميز هذا المخطط هو إنشاء مشاريع جديدة وإهمال القطاع الفلاحي الذي خصصت له مبالغ غير كافية.

وفي سنة 1980 قررت الدولة تنفيذ مخططات تنموية أخرى.

المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ثم المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) وتؤكد هاتين الخطتين ضرورة الانسجام بين المبادرات المختلفة لاسيما بين الإنتاج والبيئة والهياكل القاعدية ثم تمويل الشغل والاستهلاك. وهكذا أدخل نفس جديد على الزراعة وفي ظرف بضعة سنتين عادت من جديد المنتوجات الزراعية إلى الظهور في الأسواق.

إذن الخطة الخماسية الأولى (1980-1984) جاءت لتصفية هذه الاختلالات فتبين أن سياسة التقويم للمحروقات كانت هوة مالية كبيرة أدت بالبلاد إلى الإستدان، لذا تم إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة النشاطات الأخرى مما تقرر منح الربع فقط من مجموع الاستثمارات لقطاع المحروقات أي 63 مليار دج في مجموع 250 مليار وهو مبلغ يمثل ضعفين ونصف للمبلغ الذي قدرته الخطة الرباعية الثانية.

أما الخطة الخماسية الثانية (1985-1989) فلم تخصص إلا 51 مليار دج للمحروقات [1] من أصل 550 مليار استثمارات إجمالية.

وتهدف الخطتان الخمسيتات تنسيقا ماديا للنشاط وتكثيفا لاستخدام طاقات الإنتاج الموجودة.

لقد كانت الدولة ترمي من وراء كل هذا إلى إنشاء الشروط القاعدية من أجل تطور اقتصادي مدعم داخليا، إلا أنه رغم الجهد والإمكانيات المالية المعتبرة المتوفرة

---

[1]- اقتصاد الجزائر المستقلة ص 29.

للصناعة الثقيلة، فإن الجزائر لم تكن قد ضحت بالاستهلاك حينذاك، نظرا لتوفر دخل بترولي يسمح لها بتغطية هذه النفقات.

المطلب الثاني: عوائق تطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر

أولا/ العوائق الداخلية:

تتلخص العوائق الداخلية التي تقف في وجه المؤسسة الاقتصادية في:

- ضعف التكنولوجيا المستعملة وصعوبات الحصول على المعلومات التي تعتبر من العناصر المهمة في رسم السياسات الإنتاجية والمخططات التسويقية.
- عدم القدرة على التحكم في تسيير التكاليف والمخزونات.
- قدم آلات الإنتاج التي أصبحت تحتاج إلى صيانة مكلفة.
- عدم الاستغلال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات وغياب نظام رقابة دورية.
- ضعف التكوين ونقص التأطير وعدم إتباع الوسائل الحديثة في الإدارة والتسيير.

ثانيا/ العوائق الخارجية:

تتمثل العوائق الخارجية التي تقف في وجه المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

- عدم توفر قاعدة من البيانات والإحصائيات لدى المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة.
- تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية بدافع التقليد أو المحاكاة، مما يحد من الطلب على منتجات المؤسسات الوطنية.
- ضعف وظيفة البحث وعدم وجود مخابر بالتعاون مع الجامعات كما هو معمول به في الدول المتقدمة.
- المنافسة الخارجية الحادة، نتيجة التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني.
- قلة مصادر التمويل وثقل المنظومة البنكية الأمر الذي أدى ضعف استقطاب الاستثمارات.
- الصعوبات الإدارية والإجراءات البيروقراطية وعدم استقرار القوانين التشريعية أثر سلبا على المؤسسة.

المبحث الثاني: واقع المؤسسة الاقتصادية في ظل الشراكة الأورومتوسطية

أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى مسا الشراكة، حيث جرى التوقيع الرسمي على الاتفاق في أفريل 2002 وأصبح يتعين على الجزائر التفكير في النتائج التي تترتب عن تطبيق هذه الاتفاقية وكذا آثارها على الاقتصاد الوطني ومدى قدرته على مواجهة تحديات هذا الانفتاح بتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وترقية الاستثمار المحلي والأجنبي وكذا العمل على ترقية وتطوير الشراكة لتنمية قطاع المؤسسات.[1]

وانسجاما مع هذه المعطيات، شرعت الجزائر في تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي قصد ترقية اقتصاد متفتح وخاضع إلى حد بعيد لآليات السوق.

هذه الإصلاحات سببت مست المؤسسات الاقتصادية من خلال عمليات الخوصصة والتأهيل وذلك بالتزامن مع انطلاق مشروع الشراكة الأورومتوسطية التي تعتبر دافعا من دوافع العولمة. وترى فيها مختلف المؤسسات وسيلة للرفع من طاقاتها الإنتاجية ولتحديد مكانتها في السوق.

المطلب الأول: المؤسسة الجزائرية والخوصصة

إن العنصر الأساسي الذي مسّ المؤسسات الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي هو عملية الخوصصة التي تعتبر بمثابة تحويل للملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص طبقا لما نص عليه قانون سنة 1995، كما تمثل الرهان الأساسي للانتقال للاقتصاد السوق.

---

[1]- نور منير: أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقالة ضمن مجلة الاقتصاد المعاصر خميس مليانة، العدد الأول.

أولا/ مفهوم وأهداف الخوصصة:

1-1 مفهوم الخوصصة:

فالخوصصة تعني التقليل من دور الدولة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد وتوليد الدخل، وتتم عبر مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد أكثر على آليات السوق ومبادرة القطاع الخاص والمنافسة لأجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية.

لقد عرفت النصوص القانونية الجزائرية عملية الخوصصة على طريقتين حسب الأمر 95-22 الصادر في 26 أوت سنة 1995 هما:

- تتجلى الخوصصة في نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص ويتم ذلك من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو رأي المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معويين خواص.
- تعني الخوصصة أي معاملة تتمثل في نقل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص ماديين أو معنيين خواص عن طريق التعاقد، فيتم عندئذ تحويل السلفة القانونية أو الاقتصادية إلى أشخاص خواص أو أجهزة تابعة للدولة مؤسسة على شكل مدني أو تجاري.

2-1 أهداف الخوصصة

إن تبني الجزائر الخوصصة كإصلاح اقتصادي جديد كان بغرض النهوض بالقطاع العام وتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

أ. رفع كفاءة المؤسسة:

ويتم ذلك عن طريق الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج ويحقق للمؤسسة في الوقت نفسه أقصى ربحية ممكنة، ويشترط في هذا أن تستخدم المؤسسة مواردها الاقتصادية أفضل استخدام ممكن.

ب. تشجيع نمو قطاع الأعمال الخاص:

وهو القطاع الذي أثبت أنه الأجدر بالرعاية والاهتمام لتمتعه بعناصر ومقومات الكفاءة الاقتصادية، وهذا ما أثبتته كثيرا من الدول الصناعية والدول حديثة العهد بالتصنيع، أن هذا القطاع هو المؤهل لقيادة التنمية والنمو الاقتصادية.

ج. خلق وظائف جديدة:

إن الدول الآخذة ببرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي تزيدها معدلات البطالة في المراحل الأولى من التطبيق، ولكن على المدى البعيد تؤدي سياسة الخوصصة إلى خلق فرص عمل جديدة.

د/ تشجيع المنافسة:

وهذا المبدأ يتماشى مع نظام اقتصاد السوق الحديث، بهدف القضاء على الصفة الاحتكارية التي تتميز بها نظم الاقتصاد المخططة مركزيا.

هـ/ تنمية أسواق رأس المال وتشجيع الاستثمار الأجنبي:

وهو هدف جوهري وأساسي لنجاح عملية الخوصصة عكس ما نلاحظه في الدول التي تأخذ بنظام التخطيط المركزي التي تعمل على خلق بورصات الأوراق المالية وسد الباب أمام الاستثمار الأجنبي.

ثانيا/ إستراتيجية الخوصصة في الجزائر:

1-2 أسباب وداوعي الخوصصة في الجزائر:

في ظل الظروف المتدهورة للمؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر والتي بلغ عجزها سنة 1994 بحوالي 400 مليار دينار جزائري، وجمود الاقتصاد الوطني مع تدني المساعدات من جهة، في ظل الانخفاض المستمر لإيرادات ميزانية الدولة بسبب هبوط أسعار البترول، لم تجد الجزائر حلا إلا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي (F.M.I) لطلب مساعدة وقروض، فأشترط الصندوق النقد الدولي على الجزائر بإصلاحات عميقة وتحقيق الشروط التالية:[1]

---

[1] ï BENISSAD Houcine : Lôajustement structurelle, lôExpérience du Maghreb OPU Alger 1999, P 28.

- تخفيض قيمة الدينار الجزائري وهذا ما تم فعلا في سنة 1994 وذلك بنسبة 40 %.
- توقيف الدعم للأسعار وتحريرها.
- تحرير النظام الجمركي والجبائي.
- خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية التي تعاني من عجز.

ومن ثم فإن الأيدي الخفية والمحركة لموضوع الخوصصة في الجزائر أو في دول أخرى هي المؤسسات المالية الدولية، إذ المتتبع لنشرات كل من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي يلاحظ اهتماما كبير بالخوصصة، فمنذ سنوات الثمانينات قدم البنك الدولي مساعدات مباشرة لتنفيذ عملية الخوصصة في أكثر من 30 بلدا.[2]

ومن بين الأسباب الأخرى التي أدت إلى بروز سياسة الخوصصة في الجزائر نذكر منها:[3]

- ضعف النظام البنكي الذي كان يلعب دورا سلبيا في الاقتصاد.
- ارتفاع كلفة السلع والخدمات العامة. وانعدام فرص المنافسة لأنشطتها وعدم تعرضها لقوى السوق ومعايير الإنتاجية وضعف وانعدام المحاسبة لتكاليف أداء الخدمة أو السلعة العامة.
- تسلط البيروقراطية والمركزية المفرطة على كثير من أجهزة القطاع العمومي، الأمر الذي أثر في نوعية وكفاءة السلع وخدمات هذا القطاع.
- عجز الإدارة في القطاع العام عن الابتكار والتجديد والتفكير وذلك لغياب أسس اختيار المسيرين والمدراء، وتدخل الاعتبارات السياسية والاجتماعية في تعيينهم وترشيحهم.
- ارتفاع المديونية الخارجية الجزائرية.

2-2 واقع خوصصة المؤسسات في الجزائر:

---

[2] - MEBTOUL Abderrahmane : LôAlgérie face aux défis de la mondialisation, OPU Alger 2002, P 149.

[3] – موضي عبد العزيز حمود: المستقبل العربي، "تجربة الكويت"، مركز الدراسات الوحدة العربية العدد 1999/139 ص 23.

لقد تمت المصادقة في 22 جويلية على قانون الخوصصة للمؤسسات العمومية من طرف المجلس الانتقالي، وأخذت الجزائر تجارب دول مختلفة في مجال الخوصصة [1]، لهذا تبنت السياسة التدريجية للخوصصة في تلك الفترة وحسب قانون 95/22 للخوصصة استثنى مجموعة من القطاعات من أهمها: قطاع الخدمات العمومية – قطاع المحروقات – قطاع صناعة الحديد – النقل الجوي – قطاع الاتصالات ... الخ وعلى الرغم من تجاوز تكلفة تطهير المؤسسات من 1994 إلى 1999 إلى أكثر من 13 مليار دولار إلا أن نتائج عملية الخوصصة التي تزامنت مع اتفاقيات ستاندباي STAND BY والتمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي لم تعط نتائج مرضية بل بقيت العروض المقدمة للمؤسسات المعروضة للبيع تحت المستوى المطلوب.

فيما تأجلت عملية خوصصة المؤسسات الكبرى التي برمجت في الفترة 1999/1998 وعددها 250 مؤسسة، بالرغم من خلق ثلاثة هيئات مكلفة بعملية الخوصصة وهي: الشركات القابضة (HOLDING) ومجلس الخوصصة، ومجلس مساهمات الدولة. [2]

وفي سنة 2000 قامت الحكومة الجزائرية بتحديد 700 مؤسسة عامة قابلة للخوصصة خلال 18 شهرا وهي تضم الفنادق، و130 مؤسسة صناعية متعلقة بقطاع النسيج والجلود والخشب، 57 مؤسسة صناعية متعلقة بالميكانيك والكهرباء، ومجموعة من مؤسسات النقل البري ...الخ.

أما في سنة 2003 أدرجت قائمة جديدة تضم 40 مؤسسة قابلة للخوصصة تم تقديمها من طرف وزير المساهمة وترقية الاستثمارات.

وفي نهاية 2004 وبداية سنة 2005 تميزت تلك الفترة ببعث موجة جديدة من الخوصصة، حيث أن رئيس الحكومة قدر خوصصة 1200 مؤسسة عمومية من إجمالي 1303 مؤسسة ماعدا أربع (04) مؤسسات وهي:

---

[1] - SEDI Nasereddine : La Privatisation des entreprises en Algérie OPU 205 Alger P 149.

[2] - La Privatisation des entreprises en Algérie OPU 205 Alger P 193.

مؤسسة سوناطراك – مؤسسة سونلغاز – المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية – المؤسسة الوطنية للعربات الصناعية.

3-2 نتائـج خوصصـة المؤسسـات فـي الجزائـر:

ومن نتائج الخوصصة في الجزائر تمثلت في تقليص عدد العمال في المؤسسات العمومية الاقتصادية نسبة 60 % من المجموع، وتأتي بعدها المؤسسات العمومية المحليـة نسبة 39 % ثم تأتي المؤسسات الخاصة بنسبة ضئيلة 1 % وذلك في الفترة بين 1994 و1998. وفي نفس الفترة تم حل 815 مؤسسة، وبصورة أساسية المؤسسات العمومية المحلية بـ (38 %)، وكذلك بنسبة لا يستهان بها من المؤسسات العمومية الاقتصادية بـ %) (16، أنظر الجدول التالي:

الجدول رقم 16 : توزيع المؤسسات المنحلة في الجزائر حسب قطاعات نشاطها وإطارها القانوني (إلى 30 جوان 1998)

القطاعات	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء والأشغال العمومية والسكن	54	195	-	249
الخدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: المفتشية العامة للعمل، منشورات 2000، الجزائر.

من خلال معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ أن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي غلقت أبوابها هو قطاع الصناعة بـ 54 % من عمليات حل المؤسسـات، منها 86 % مؤسسات عمومية محلية،وتليه قطاع البناء والسكن بـ 30 % من مجموع المؤسسات، منها 78 % من المؤسسات العمومية المحلية.

وهكذا يتجلى سواء من حيث تخفيض عدد العمال أو من حيث عدد المؤسسات المنحلة أن قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن هو الذي تضرر أكثر من غيره من عمليات التصحيح. كما أن القطاع الصناعي تضرر بصورة ملحوظة من حل المؤسسات الذي شمل حقا عددا كبيرا من المؤسسات العمومية المحلية، بالإضافة إلى حوالي 60 مؤسسة عمومية اقتصادية، وعلى العكس من ذلك فإن القطاع الخاص نجا من هذا الاتجاه العام، حيث لم تحل سوى مؤسستين تنتمي لقطاع الفلاحة.

لكن التطهير المالي الذي ضم 249 مؤسسة التي كلفت الجزائر من عام 1994 إلى عام 1999 أكثر من 1000 مليار دج والتي أدت إلى تسريح 500 ألف عامل، تعتبر عملية لا جدوى منها، لأنه لم يتم اختيار مؤسسات مؤهلة للخوصصة، أي مؤسسات قادرة على العمل في ظل المنافسة ولها قدرات وإمكانيات مالية وهو النموذج الأفضل لتقديم هذه المؤسسات إلى الخوصصة. والواقع فقد تم عرض المؤسسات العاجزة وهو الأمر الذي أدى إلى نفور المشتري منها.

وفي سنة 2004 صادق مجلس مؤسسات الدولة [1] على التنازل التام عن 10 مؤسسات عمومية محلية لفائدة 351 مؤجر بقيمة 308 مليون دج حتى لا تبقى المؤسسات المؤهلة طويلا في حالة ترقب.

ثالثا/ عوائق الخوصصة في الجزائر:

من بين المشاكل التي عرقلت مسار خوصصة المؤسسات في الجزائر نذكر ما يلي:

- بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني خاصة سنوات التسعينات.
- مشكل العقارات، فالعقارات تبقى دائما ملكا للدولة ولا يمكن في بحال من الأحوال أن يمتلكها القطاع الخاص.

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

- غيـاب سوق مالية فعالة في سبيل استقطاب المدخرات المحلية رغم بورصة الجزائر التي تتعامل أساسا مع مؤسسات عمومية فقط دون انفتاحها على مؤسسات القطاع الخاص.
- تتميـز المؤسسات العمومية الجزائرية بصعوبة تسييرها نتيجة للتدخل السياسي لا يولي اهتماما كبيرا لمستوى المردودية مما أدى إلى تراكم أعبائها.
- إن المؤسسات العمومية غالبا ما تولي اهتماما خاصة بالعمال، مما أدى إلى تحويل المؤسسات العمومية إلى هيئة اجتماعية دون مراعاة الأهداف الاقتصادية التي أنشأت من أجلها، وبتطبيق الخوصصة على هذه المؤسسات أدى إلى تقليص عدد العمال.
- مـن بين معوقات الخوصصة العقليات البالية السائدة في المؤسسات العمومية التي شكلت شبكات من النوع العائلي، السياسي، والاستعمال المفرط للتجهيزات ولوازم الإنتاج من طرف العمال والمسيرين، وتفشي ظاهرة التبذير والرشوة والمحسوبية.
- مـن بين المعوقات الأخرى للخوصصة في الجزائر نقص الترويج والإشهار لعمليات الخوصصة وضعف التحفيز على الاستثمار.

رابعـا/ الآثـار الاقتصاديـة والاجتماعيـة للخوصصـة فـي الجزائـر:

1-4 الآثـار الإيجابيـة:

هناك عدة انعكاسات إيجابية تتركها الخوصصة نذكر منها:

أ- تكيـف النظـام المصرفـي:

وذلك عن طريق فتح رأس مال للشركات الوطنية والخاصة والأجنبية بل وتتعدها لإقامة رؤوس أموال خاصة لمؤسسات مالية متخصصة بمفردها أو بالشركاء، هذا إلى جانب تعميم استخدام وسائل الرفع الحديثة قصد مواجهة المنافسة التي تنتج عن انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاستثمار الأجنبي.

ب- تطويـر المؤسسـات:

فالخوصصة تدفع إلى ترشيد وضبط التكاليف، وأسعار التكلفة.

ومن بين الايجابيات الأخرى للخوصصة:

- تحرير المؤسسات الاقتصادية من قبضة البروقراطية والعراقيل المفتعلة
- تنمية الأسواق المنافسة عن طريق نزع الاحتكار.
- التقليل من البطالة بفضل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- تحسين الإنتاج كمّا ونوعا ضمانا لبقائها في حقل النشاط.
- مضاعفة فعالية المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- خلق ثقافة اقتصادية (قواعد السوق، المعاملات، السلوكات، الروح التجارية... الخ).

2-4 الآثار السلبية:

أن الآثار السلبية للخوصصة في الجزائر تتمثل فيما يلي:

أ- الآثار الاجتماعية:

- طرد العمال من المؤسسات المخوصصة.
- تسريح العمال من المؤسسات أدى إلى هجرتهم خارج البلاد.
- تفشي البطالة وزيادة حجم الجرائم.
- الزحف الداخلي للسكان نحو المدن بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ب- الآثار الاقتصادية:

- انخفاض القدرة الشرائية تؤثر على أنشطة اقتصادية أخرى.
- عدم ثبات الأسعار.
- انقلاب الوضع الاقتصادي يساعد على تهريب العملات الصعبة خارج البلاد.
- تحويل مؤسسات الدولة إلى القطاع الخاص أضعف من دور الدولة والتخلي عن مسؤوليتها.
- تؤدي عملية الخوصصة إلى فقدان التوازن الجهوي.
- ينتج عن الخوصصة تخلي الدولة عن دعم المنتجات ممّا يؤدي إلى رفع أسعار السلع والخدمات.

المطلب الثاني: المؤسسة الجزائرية والشراكة

يمكن اعتبار الشراكة شكل من أشكال التعاون ونوع من التقاربات التي تحدث بين المؤسسات بهدف تخفيف حدّة المنافسة بين الأطراف.

أولا/ مفهوم الشراكة:

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالشراكة بتعدد المهتمين بها ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:

- أن مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارة طرفان أو شخصان من دولتين مختلفتين.[1]
- تعتبر إحدى الوسائل الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في هذه الدول.
- هي تقارب بين عدة مؤسسات مستقلة قانونيا لأجل التعاون في مشروع معين أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق المجهودات وتبادل الكفاءات والوسائل والمصادر الأساسية.

ثانيا/ خلفيات وأهداف الشراكة:

أصبحت الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب لإختيار هذا البديل الاستراتيجي في العناصر التالية:

- المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية: إن نظام السوق يدفع المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام كل طاقاتها في مواجهة المنافسة محليا ودوليا والشراكة باعتبارها وسيلة للتعاون والإتحاد بين المؤسسات بإمكانها مواجهة ظاهرة المنافسة.
- التغيرات المتواصلة للمحيط الدولي على كافة المستويات، التي تستدعي اهتماما بالغا من المؤسسات الاقتصادية، كما تعتبر حافزا للدخول في مجال الشراكة

---

[1]ـ عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة لاستثمارات الأجنبية، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 1989 ص 24.

والتعاون مع المؤسسات الأخرى لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة.

- ظهور وتنامي ظاهرة العولمة، والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة. وقد أصبح مسؤولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت فيه الحواجز التجارية بين أسواقه.
- تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها، وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير. ولهذا تبحث المؤسسات عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية والتي تتيح لها نقلا أرخصا للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجية معينة، دون ضمان كافي للنجاح.

بالإضافة إلى ما سبق هناك دوافع أخرى تؤدي إلى اللجوء إلى الشراكة أولها مواجهة التحديات والمخاطر والأزمات، وثانيها ضمان توفير الاحتياجات من المهارات والموارد والخبرة اللازمة لاختراق الأسواق الجديدة، وثالثها تحقيق رفاهية تمويلية جديدة وبتكلفة محدودة كما تحقق الشراكة قدرا كبيرا من فرص التحول إلى العالمية بأسلوب متدرج ومخطط.

أما فيما يخص الأهداف، فإن التعاون من خلال الشراكة يهدف إلى:

- **المشاركة في المخاطر:** يستخدم أسلوب الشراكة لتقيل المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة أو على الأقل السيطرة النسبية على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر.
- **سهولة الدخول إلى السوق الدولية:** وذلك من خلال اختيار شريك يسهل عملية الدخول إلى السوق الدولية، ويساعد في تقليل تأثير القيود التي تعيق تحقيق هذا الهدف كتكاليف العمليات التشغيلية والإدارية التي يتطلبها الدخول للأسواق الدولية.

- **تحويل أو اقتناء مهارة محددة:** تنتج المهارة بالاحتكاك بين الأفراد والأساليب والآلات. لذا فتحويل المهارات من خلال الشراكة ينبغي تحويل المناهج والطرق التقنية المرافقة لتلك المهارات، كما تتطلب هذه العملية تسطر برنامج لتكوين الأفراد وتدريبهم على هذه الطرق.
- **التقليل من حدة المنافسة:** تسمح اتفاقيات الشراكة بتوسيع انتقال المعارف التكنولوجية والتجارية وغيرها، وبالتالي تضمن نوع من الثقة المتبادلة، مما يرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي تقود الكثير من المؤسسات إلى تحسين وضعيتها التنافسية في السوق.
- **جلب طاقات وإمكانيات جديدة:** يمكن لمؤسسات أن تجلب طاقات وإمكانات جديدة من خلال علاقات الشراكة لتضيفها إلى نشاطاتها الرسمية، مما يسمح لها بخلق فرص استثمار إضافية في قطاعات ومجالات مكملة لنشاطها الرئيسي.
- **اكتساب التكنولوجيا والتحكم فيها:** إن التطور التكنولوجي عامل مهم في تطوير المؤسسة ويلعب دور مهم في التحسين من جودة المنتوج والمدة والزيادة في المردودية وتطوير أساليب الترويج، والتخفيض من التكاليف. لهذا على المؤسسة الدخول في شراكة من أجل الحصول على هذا العامل كإستراتيجية مستقبلة.

ثالثا/ أشكال الشراكة:

يمكن أن تأخذ الشراكة عدة أشكال منها:

1-3 الشراكة المالية:

يظهر هذا الشكل من خلال مساهمة شركة أو مؤسسة ما في رأس المال شركة أخرى أو أكثر هذه الصيغة تتيح للمؤسسة المساهمة الحق في توجيه إدارة وسياسات المؤسسة التي تمت المساهمة في رأسمالها، وهذا ما يخدم مصالح المؤسسة المستثمرة في تطوير منتجاتها وتكنولوجياتها وجهودها التسويقية.

2-3 الشراكة التجارية:

تؤدي الشراكة في الميدان التجاري دورا ديناميكيا في مجال نشاطات بيع وشراء المنتوجات داخل الأسواق المحلية أو الدولية، وتتمثل هذه الصيغة في التعاون المشترك بين مؤسستين أو أكثر تعاني المؤسسة الأصل من الضعف في تسيير نشاطها التجاري، وبالتالي تلجأ للشراكة لترويج جزء من منتجاتها في السوق المحلية أو الخارجية وفتح شبكات جديدة للتوزيع. هناك أشكال عديدة للشراكة التجارية نذكر منها: إنشاء شراكة مشتركة، منح عقود الامتياز، التعاون الأفقي للتموين.

3-3 الشراكة الصناعية:

وهي تخص المجال الصناعي، أين تجتمع الأطراف وتتعاقد على إنجاز مهام وأعمال صناعية وذلك بمشاركة التجهيزات والوسائل ومختلف عوامل الإنتاج. وتتضمن الشراكة الصناعية عدة أنواع منها: المقاولة من الباطن، اتفاقيات التخصص، وعقود الشراء بالمبادلة.

4-3 الشراكة التقنية:

تظهر الشراكة التقنية في البحث والتطوير من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات والتعاون على تخفيض المخاطر، وقد برز هذا الشكل من الشراكة بدرجة عالية في القطاعات التالية: شركات الأدوية العالمية، البحث والتطوير في الجامعات ومراكز البحث والشركات الكبرى، في ميدان إنتاج الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات ..الخ.

رابعا/ نتائج وتطور الشراكة في الجزائر:

إن الجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى الاقتصاد العالمي من بابه الواسع، وذلك بتسهيل عمل المستثمرين والشركاء الأجانب من خلال توفير مناخ جذاب للاستثمارات والمشاريع، ولعل تحسن الأوضاع الأمنية وإصلاح المنظومات التشريعية والمصرفية والإدارية في الجزائر قد ساهم بشكل كبير في هذا المسعى.

هذه الإجراءات والتدابير أغرت الشركاء الأجنبيين وعلى رأسهم الإتحاد الأوروبي لإقامة مشاريع مشتركة وتحتل مشاريع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي المرتبة

الأولـى، حيـث بلغ عددها في الفترة ما بيـن 1993-2000، 191 مشروع أي ما يعـادل نسبـة 65 % من مجمـوع مشاريع، الشراكـة الأجنبيـة بمبلـغ يقـدر بـ 48694 مليون دج [1] وهذا ما يدل على أهمية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

وفيما يلي بعض الأرقام الخاصة بعمليات الشراكة في الجزائر حسب إحصائيات سنة 2005.[2]

- عـدد العمليات التي أبرمت : 37 منها 21 مع دول أوروبية و7 مع دول عربية.
- القطاعـات التي تمت فيها عملية الشراكة: 12 مشروع في مجال الغذائية 05 في الكيمياء والصيدلة، 04 في الصناعات الإلكترونية، 04 في المناجم، 03 في مواد البناء.
- مجمـوع مناصب الشغل التي تم الاحتفاظ بها 9857 منصب.

---

[1]- قنش عبد الله: أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره ص 03.

[2]- وزارة الشؤون الخارجيـة الجزائريـة: الوضعيـة الاقتصاديـة الجزائرية لسنة 2005 تاريـخ النشر 2006/04/24 www.mac.dz.

المبحث الثالث: انعكاس اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على الاقتصاد الجزائري

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا مكون من 15 دولة صناعية (زائد 10 دول من أوروبا الوسطى والشرقية) مستوى دخل الفرد فيها مرتفع، وسوق كبير، وإنتاج وفير متنوع ذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة، تطبق سياسة زراعية مشتركة تتمتع بحماية كبيرة وبلد صغير سائر في طريق النمو يعتمد على إنتاج وتصدير منتوج وحيد هو المحروقات (حوالي 97 % من إجمالي الصادرات) لا تشتغل طاقاته الاقتصادية إلا أقل من 50 %. تابع للإتحاد الأوروبي بحوالي 50 % من تجارته الخارجية[1]، بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 5 % من تجارة الإتحاد الأوروبي بلد ليس له بعد اقتصادي مغاربي أو عربي يشكل عمقه الاقتصادي وقوته التفاوضية.

هذا الاتفاق يستند في جوهره على بعدين مهمين ولكن بتركيزين مختلفين:

- الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الجزائر على وارداتها من السلع الصناعية من الإتحاد الأوروبي بما يوصل إلى إقامة منطقة تبادل حر بعد 12 سنة من سريان الاتفاق.
- تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج MEDA وذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائري.

بقية الأبعاد الإنتاجية والبشرية النقدية وبشكل عام العناصر الضرورية لمسألة التنمية المستدامة لا تشغل إلا حيزا نظريا دون أن ترفق بوسائل عملية لتجسيدها على أرض الواقع الأمر الذي يتطلب على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، السعي إلى خلق الثروة داخل المجتمع وتحقيق التنمية في مختلف مجالات الحياة الأمر الذي يتضمن لها البقاء والاستقرار. إذا هي أمام تحديات جديدة تتمثل في الانعكاسات التي ستترتب عن هذا

---

(1) - KAUFFMAN (P.), intégration européenne et régionalisme dans les pays en développement, Edition lôHarmattant, Paris, 2009, P 19.

الاتفاق، من هنا لابد من وضع اليد عن الآثار المختلفة على قطاع المؤسسات الاقتصادية. التي ما تزال تمر بمرحلة إصلاحات، خاصة ما يتعلق بالخوصصة وعمليات التأهيل لاكتسابها صفة التنافسية والكفاءة لتتمكن من منافسة المؤسسات الأجنبية.

المطلب الأول: الآثار الإيجابية على المؤسسات الاقتصادية

إن محتوى اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يسمح للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية الاستفادة من بعض الإيجابيات والفرص المتاحة نذكر منها:

- احتكاك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المؤسسات الكبرى الأوروبية ذات الخبرة والكفاءة في التسيير مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات والمهارات التسييرية وجعلها تقارب نظريتها الأوروبية.[1]
- اتفاق الشراكة يدعم تدفق التقنيات وتكنولوجيات الحديثة وبالتالي استفادة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية من التكنولوجيا التي تمتلكها دول الإتحاد الأوروبي واستخدامها في تطوير الإمكانيات الإنتاجية وتطوير نوعية المنتوجات والخدمات.
- إن اتفاق الشراكة سيغير نظرة العالم الخارجي للجزائر، إذ يشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للأجانب عموما والأوروبيين خصوصا، مما قد يشجع في المدى المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.[2]
- وضع المؤسسات الجزائرية أمام الأمر الواقع، والمتمثل في المنافسة الشرسة للمؤسسات الأوروبية مما يشجعها وبحثها على تجسيد أدائها ورفع الكفاءة

---

[1]- بلال أحمد: دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: ""متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" جامعة شلف يومي 18/17 أفريل 2006 ص 03.

[2] ï زعباط عبد الحميد: الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات بشمال إفريقيا، جامعة أشلف، العدد00 السداسي الثاني 2004 ص 53.

الإنتاجية، وخلق مزايا نسبية تسمح لها بالدخول إلى الأسواق الأجنبية وتعظيم أرباحها.

- إمكانيـة زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين، نتيجة انخفاض أسعار المنتجات الوسيطة المستوردة وهو ما يعمل على تحسين نتائج المؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل مما كانت عليه.
- الاستفـادة من البرامج والمساعدات المالية التي يقدمها الإتحاد الأوروبي والمتمثل في برامج MEDA (1) و(2) MEDA ، واستخدامها في تأهيل المؤسسات الوطنية التي تساعدها على تحسين أدائها وتقوية قدراتها التنافسية.
- تشجيـع الاستثمار في مجال البحث والتطوير وتثمين الموارد البشرية وجعلها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية للمؤسسات الجزائرية.
- تقليـص تكاليف الإنتاج في المؤسسات الجزائرية، والناتج من انخفاض أسعار الواردات من المواد الأولية والوسيطة والسلع النصف المصنعة، وذلك سبب التخفيض المرحلي في التعريفات الجمركية.
- يسمـح هذا الاتفاق بتدويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات ويدفع بها إلى الدخول في الاقتصاد العالمي.
- يساعـد المؤسسات الجزائرية على تعلم التقنيات الجديدة في التسويق والتجارة الخارجية وعلى الصرامة في تسيير الموارد البشرية وتكوينها.[1]

---

[1] لخضر عربي ومحمد يعقوبي: الشراكة الأورومتوسطية وأثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية رقم 14، أكتوبر 2004 .

المطلب الثاني: الآثار السلبية على المؤسسات الاقتصادية

يحمل اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تحديات وانعكاسات سلبية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أهمها:

أولا/ في جانب المواصفات والجودة:

لكي ترقى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية إلى مستوى مميز أوجب عليها اللجوء إلى:

- تطوير وتحسين نوعية المنتجات.
- تكثيف التعاون داخل المؤسسة.
- انتهاج ثقافة التجديد والإيجابية في العمل.
- تقوية المركز التنافسي.
- زيادة الابتكار والتحسين المستمر.

لكن تتميز معظم منتجات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بنقص الجودة وعدم تطابقها مع المواصفات الدولية على عكس السلع الأوروبية. التي تتمتع بجودة عالية الأمر الذي يخلق صعوبات في مواجهة نظيراتها الأوروبية.

ثانيا/ المنافسة:

إن المؤسسات الجزائرية ستواجه منافسة حادة من طرف الشركات الأوروبية وهي منافسة غير متكافئة مما سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الجزائرية، وفتح الأسواق أمام السلع الأوروبية، إن السلع الجزائرية باستثناء النفط تقل قدرتها التنافسية مقابل المنتجات الأوروبية، لذا عليها أن تركز ليس فقط على التجديد ومؤهلات اليد العالمة. ولكن على إعادة الهيكلة والتقارب من أجل مقاومة منافسة حادة على الأسعار، مع العلم أن المنافسة ستزداد حدة خاصة بعد لجوء الجزائر إلى تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية وكذا تحطم المؤسسات غير التنافسية والمؤسسات الاقتصادية التنافسية ذات الحماية الكبيرة تحت الضغوط الأوروبية وهذا لم يكن مفيدا لصالح البلدان الإتحاد الأوروبي ذات الاقتصاديات القوية على حساب الاقتصاد الجزائري التي تعتمد

على تصدير المحروقات الذي يفرض عليها الاتحاد الأوروبي ضرائب ورسوم جد مرتفعة، وحسب تصريح عبد الوهاب كرمان [1] محافظ بنك الجزائر، أنه مع إنشاء منطقة التبادل الحر في سنة 2010 أن الجزائر ستخسر 14 مليار دولار سنويا من مداخيل ميزانية الدولة بسبب إلغاء الرسوم الجمركية.

ثالثا/ في جانب الأسواق والأسعار:

إن إزالة القيود في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية للجزائر يؤدي إلى ظهور خطر جديد وهو إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأوروبية، مما يؤثر سلبا على المؤسسات الإنتاجية الجزائرية.[2]

سيتحول الاستثمار الأوروبي المباشر إلى شرق أوروبا بدلا من الجزائر، لأن قيام الإتحاد الأوروبي سنة 1992 كان في حد ذاته جاذبا للاستثمارات من الدول الصناعية المتقدمة. وحتى الآن أخفقت الجزائر من اجتذاب الاستثمار الأجنبي من الإتحاد الأوروبي.

إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الكلي المحلي ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها وهذا ما سيضعف المنتوج الجزائري وبالتالي أضعاف المؤسسة الجزائري.

على صعيد التنمية والنمو الاقتصادي فليس هناك أي مؤشر واضح يدعو إلى القبول بان التبادل كافي للتنمية، إذ يبدو أن الأمر يتوقف على عوامل ومتغيرات اقتصادية وغير اقتصادية عديدة أخرى منها الداخلية والخارجية التي يمكن التحكم فيها ولا حتى التنبؤ بها.

---

[1] ï La Banque dôAlgérie, Publication Bimestrielle, N° 52, P 17.

[2] ــ ضخامة منتجات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها مقارنة مع أسعار السلع الأوروبية، الأمر الذي يترتب عنه خسارة المؤسسات الجزائرية لحصصها السوقية لصالح المؤسسات الأوروبية.

ولمواجهة آثار هذه الشراكة اوجب تدخل أطراف عدة أهمها: المؤسسات نفسها والحكومة الجزائرية عن طريق استغلال الآثار الإيجابية والاستجابة لمواجهة الآثار السلبية لهذه الشراكة.

فدور المؤسسات يجب أن يقتصر على القيام بمجموعة من الإجراءات الضرورية واللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- تطوير طرق التسيير، والتنظيم والتسويق.
- توظيف الوسائل التكنولوجية الحديثة لخلق الثروة.
- تحسين نوعية المنتجات وتكييفها مع متطلبات السوق المحلية والأجنبية.
- تطوير الشراكة المالية.

لا يمكن أن يتحقق هذا الإجراء بدون مساعدة الحكومة الجزائرية، هذه الأخيرة ملزمة بالقيام بـ:

- تبسيط إجراءات دخول الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها.
- إعادة تأهيل وتنظيم الأجهزة المصرفية.
- توزيع المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي لصالح المؤسسات الاقتصادية.
- تطوير الأنظمة الجبائية والقانونية وتكييفها مع اقتصاد السوق.
- ضرورة تدعيم البنية التحتية التي تساعد على تحسين الأداء الإنتاجي لمؤسسات.
- التأهيل المتواصل والرسكلة للموارد البشرية واليد العاملة الموظفة في المؤسسات الاقتصادية.
- ضرورة إنشاء العلاقة وربط المؤسسات الاقتصادية بمراكز البحث والتطوير بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على استعمال التكنولوجيا الحديثة.
- إن التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تتطلب ضرورة تأهيل الاقتصاد الجزائري كما ونوعيا وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد اكتسابها

التنافسية والكفاءة لتتمكن من منافسة المؤسسات الخارجية على مستوى الأسعار والجودة والإبداع.

خلاصة:

تعتبر المؤسسة الاقتصادية الركيزة الأساسية نتيجة لمزاياها المتعددة وقدرتها على خلق الثروة وتوفير فرص اليد العاملة ودفع عجلة النمو الاقتصادي وانعكاس ذلك على مستوى معيشة أفراد المجتمع.

إلا أن هذه المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تعمل في ظل اقتصاد يعمل في اقتصاد يشهد تراجع ملحوظ لدور وتدخل الدولة، إضافة إلى النظام الاقتصادي العالمي من خلال اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، الذي لا يبتعد في جوهره عن الاختيار الليبرالي السائد في العلاقات الاقتصادية التجارية الدولية الراهنة ويستند في كثير من أحكامه على الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفة الجمركية 1994 واتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (O.M.C).

إلا أن هذا الاتفاق يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر فهي تمثل عرضة لمنافسة شديدة وغير متكافئة من طرف المؤسسات الأوروبية قد تؤدي إلى الإفلاس العديد من المؤسسات الجزائرية وزوال الكثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية.

فبقاء واستمرار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مرتبط بوجود إدارة مميزة ومدربة تهتم بالبحث والتطوير، البحث عن تقديم كل ما هو جديد لإشباع الحاجات المستمرة للعملاء وتطلعاتهم. وتطوير كل القدرات والإمكانيات البشرية المؤهلة كوسيلة لتحقيق النجاح والريادة على مستوى المنافسة والتأهيل النوعي.

الخاتمــة:

أولا/ النتائــج:

إن الشراكة الاورومتوسطية التي رأت النور في مؤتمر وزراء خارجية البلدان الأورو-متوسطية الذي انعقد في لشبونة في نوفمبر 1995، هي أهم مبادرة في التاريخ الحديث تعمل على إقامة روابط قوية ودائمة بين ضفتي [1] المتوسط، فقد أدركت الدول المتوسطية النامية هذا الاهتمام ومنها الجزائر، بأنه لا يمكن البقاء بمعزل عن هذه التطورات والإفرازات بل وجدت نفسها مجبرة على ضرورة الاهتمام بالعمل ضمن هذا المشروع من أجل الاستفادة من الفرص في ضوء هذه الشراكة وكذا الحفاظ على بقائها ومكانتها ضمن الخارطة العالمية.

وإذا نظرنا إلى الأهداف الرئيسية للشراكة الأورو-متوسطية نجدها تتمثل في خلق منطقة يسودها السلام والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، بناء منطقة من الرفاهية والازدهار المشترك عن طريق إقامة منطقة للتبادل الحر، رفع مستوى التفاهم المتبادل بين شعوب المنطقة وتعزيز قيام مجتمع مدني حر ومزدهر عن طريق تنظيم عمليات التبادل الثقافي، وتنمية الموارد البشرية ودعم المجتمع المدني والتنمية الاجتماعية.

هذا النموذج من الشراكة وما يحمله من أهداف دفع الدول المتوسطة وخاصة الجزائر على إبرام اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي على غرار الدول المتوسطية الأخرى وهذا في سنة 2002 بإسبانيا.

إن اتفاق الشراكة الموقع عليه رسميا بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والذي يختلف عن اتفاقيات السبعينات والمبنية على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية قد خلق جوا رهيبا لدى المؤسسات والمتعالمين الاقتصاديين الجزائريين بسبب جملة من التحديات والمخاطر التي يحملها هذا الاتفاق.

---

[1]– تقرير سنوي لبرنامج "ميدا" لعام 1999 ومفوضية الإتحاد الأوروبي، بروكسيل 2000، ص 03.

ويبدو المستقبل أكثر صعوبة أمام الاقتصاد الجزائري الذي سيكون عليه الانفتاح أمام المنافسة، الأمر الذي يستدعي معرفة انعكاسات ذلك على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر وهو تساؤل الذي طرحناه كإشكالية للبحث.

تختلف اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بشكل أساسي عن اتفاقية التعاون السابقة فهي ترتكز على التمسك بقواعد نظامية ومجموعة من القيم التي تشمل جميع الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وتتمحور هذه البرامج حول ثلاثة محاور أساسية:

1. المحـور السياسي والأمني.
2. المحـور الاجتماعي والثقافي والإنساني.
3. المحـور الاقتصادي والمالي.

بالنسبة للشق السياسي والأمني يهدف إلى خلق منطقة يسودها السلام والاستقرار على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية وتجسيد دولة القانون مع احترام الاختيارات السياسية والاقتصادية والثقافية والقضائية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

أما الشق الاقتصادي والمالي يهدف الاتفاق من ورائه إلى إقامة بناء منطقة من الرخاء والازدهار المشترك عن طريق استحداث مشروع واسع للتبادل الحر، واستكمال التدابير التي تقود إلى إنشاء منطقة للتبادل والتجارة الحرة، وتنظيم نمو اقتصادي السوق في إطار متابعة برامج التقويم الهيكلي وتحديث البينات الاقتصادية والاجتماعية، منح الأولوية لإنعاش القطاع الخاص، وتطوير القطاع الصناعي، وتكوين إطار مؤسستي وقانوني حديث.

لمواجهة هذه النقائص قرر الاتحاد الأوروبي منح مساعدات في إطار برامج ميدا 1 وميدا 2.

أما الشق الاجتماعي والثقافي والإنساني يهدف إلى تعزيز قيام مجتمع مدني حر ومزهر عن طريق تنظيم عمليات التبادل الثقافي.

فتعبر المؤسسة الخلية الأساسية وأداة فعالة للتوسع الاقتصادي والتنمية في الجزائر لما لها من دور في تحقيق القيمة المضافة خاصة إذا لعمنا أن هذه المؤسسات عرفت عدة تحويلات وإصلاحات آخرها التوجه نحو اقتصاد السوق وما لحقها كسياسة للخوصصة، كل هذا في ظل الافتتاح الاقتصادي والتحديات التي يفرضها اتفاق الشراكة الأوروجزائري.

هناك مجموعة من الفرص التي توفرها الشراكة كتوفير الرؤوس الأموال الضرورية للتمويل واكتساب التكنولوجيا والطرق التسييرية الحديثة مما يساعد على التقليل من حدة المنافسة ويساعد الدخول إلى السوق الأوروبية ويقلل من الصعوبات التي تعرض المؤسسة خاصة فيما يتعلق بآثارها السلبية.

ومن التحديات كذلك التي تفرضها هذه الشراكة على المؤسسات الاقتصادية تحرير التجارة والانفتاح على المنتجات والسلع الأوروبية، مما يؤدي بدون شك إلى منافسة المنتوجات الأوروبية التي تتميز بانخفاض تكلفة إنتاجها الأمر الذي سيدفع بعض المؤسسات الجزائرية التي لا تستطيع المنافسة إلى الغلق.

وعلى الرغم من عدم بلورة نتائج إيجابية بعد دخول الاتفاق حيز التطبيق والتي يبقى تحقيقها مرتبط بعامل الزمن يكفي في المرحلة الراهنة أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دخلت مرحلة جديدة ميزتها برامج الإصلاح والخوصصة والانفتاح على اقتصاد السوق وهي في ذاتها نتيجة إيجابية.

ثانيا/ التوصيات:

بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من الدراسة تقترح بعض التوصيات التي نعتقد أنها مهمة في رسم السياسة الأوروجزائرية بما يتناسب والتطورات الجارية في الظرف الراهن وتتمثل هذه التوصيات في :

أ. بالنسبة للمؤسسة:

- إن تغيير من طريقة تسييرها الاعتماد على طرق المنهج العلمي في تحسين جودة المنتوج وتسويقه.

- الاستفـادة من الفرص المتاحة ضمن اتفاق الشراكة.
- العمـل على تطوير الاتصـال وخلق ثقافة المؤسسة.
- خلـق روابط مع مؤسسات البحث العلمي المحلية والاستفادة من الإمكانيات الموجودة في هذه المؤسسات، خاصة فيما يتعلق بتطوير المنتجات.
- العمـل على اكتساب مواصفات ومعايير الجودة الشاملة التي تسمح للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية من تلبية شروط الأسواق الدولية.
- إرسال البعثات إلى الخارج للتكوين من أجل التحكم في تقنيات العمل.

ب. بالنسبـة للدولـة:

- تطويـر بنية المؤسسة المشرفة على تطبيق اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.
- تكييـف منظومة التشريعات الاقتصادية والمالية وفقا للتغيرات أو التحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني.
- زيـادة وتطوير الجهود المبذولة للتعريف باتفاق الشراكة وبمميزاته والتحديات التي يفرضها على كافة المستويات.
- ترقيـة الاستثمار وذلك بفتح الباب أمام الخواص الأجانب.
- تشجيـع البحث العلمي والتجديد التكنولوجي وهذا بتخصيص مبالغ معتبرة لتمويل هذا المجال.
- تشجيـع المؤسسات على القيام بعملية التأهيل.
- وضـع نظام تعليم وتكوين مهني ناجح.

وفي الأخير تبقى هذه الرسالة مجرد محاولة لإثراء موضوع الشراكة وما قد يترتب عنها من آثار على الاقتصاد الجزائري.

الـمـراجـــــع

المراجـع باللغـة العربيـة

أولا/ الكتـب:

1. أسامة المجدوب: العولمة الإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2006.

2. الموسوي ضياء مجيد: الخوصصة والتصحيحات الهيكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .1995

3. إسماعيل عرباجي: إقتصاد المؤسسة، أهمية التنظيم وديناميكية الهياكل، دار الطبع، الطبعة الثانية الجزائر .1996

4. بشارة خضر: أوروبا والوطـن العربي (القرابة والجوار) ترجمة جوزف عبد الله، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت 1993.

5. حسين عمر: التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، النظرية والتطبيق –دار الفكر العربي القاهرة 1998.

6. سليمان المنذري: السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة مصر، الطبعة الأولى .1999

7. عبد الرزاق بن حبيب: اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000.

8. عبد السلام أبو قحف: السياسات والأشكال المختلفة لاستثمارات الأجنبية، الدار الجامعية، الإسكندرية .1989

9. عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية، تجربة التكامل والوحدة، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت .1986

10. مصطفى محمد العيد الله وآخرون: الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1999.

11. مجدي محمد شهاب: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .1999

12. نادية محمود محمد مصطفى: أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2007.

13. نازلي معوض أحمد: السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، السياسة الدولية، مصر 2008.

14. أحمد هني: اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1991.

ثانيا/ الدوريات والمجلات:

1. بكر مصباح تنيرة: الوطن العربي في المنظور الاستراتيجي للإتحاد الأوروبي: التحديات والطموح، القاهرة، العدد 110 جوان .2002

2. زعباط عبد الحميد: الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات بشمال إفريقيا، جامعة أشلف، العدد00 السداسي الثاني 2004.

3. زكي حنكوش: دور الإتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي، مجلة أفاق اقتصادية، العدد 82 سنة 2000.

4. محمد محمود الإمام: اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقفها من الفكر التكاملي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة .1997

5. لخضر عربي ومحمد يعقوبي: الشراكة الأورومتوسطية وأثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية رقم 14 أكتوبر 2004.

6. نوري منير: أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة زالتوسطة، مجلة الاقتصاد المعاصر، خميس مليانة العدد الأول 2009.

ثالثـا/ الملتقيـات والأيـام الدراسيـة:

1. بلال أحمد: دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: ""متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية" جامعة شلف يومي 18/17 أفريل 2006.

2. روابح عبد القادر وعلى همال: التقييم الأولي لمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي والتنمية، جامعة فرات عباس سطيف ، أيام 15 و16 ماي .1999

3. صالح مفتاح: تطور الاقتصاد الجزائري وسماته الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق، مداخلة مقدمة في: الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يوم 16-17 نوفمبر 2004، جامعة بسكرة، الجزائر.

رابعـا/ الأيـام الدراسية:

إحدادن توفيق: سياسات التشغيل وأثرها على سوق العمل 1990-1999، يوم دراسي حول تطور العمال خلال الفترة 1994-1997، جامعة فرحات عباس سطيف 28 جوان 2002.

خامسـا/ التقاريـر والإصدارات الأخـرى:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2001 جوان .2002

2. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني من سنة 2004 جويلية 2005.

3. الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر بالأرقام رقم 34 نشرة .2005

4. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اتفاقيات واتفاقات دولية، العدد 31 السبت 21 ربيع الأول عام 1426 هـ الموافق لـ 30 أفريل 2005 المطبعة الرسمية الجزائر.

5. المديرية العامة للجمارك، إحصائيات سنة 2005.

6. المجلس الشعبي الوطني، نسخة من اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، الباب الثاني، التنقل الحر للسلع.

7. مذكرات إعلامية أورومتوسطية، الشراكة الأورومتوسطية والأنشطة الإقليمية لبرنامج "ميدا" 2004 المفوضية الأوروبية سنة 2004.

سادسا/ الرسائل والأطروحات الجامعية:

العلاوي عمر: دراسة حول الاستراتيجية التسويقية للمؤسسة العمومية الاقتصادية في محيط تنافسي، (أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة) الجزائر 2004.

سابعا/ الجزائر اليومية:

1. جريدة الخبر اليومية، الثلاثاء 05 فيفري 2002.

2. جريدة الخبر اليومية، الأحد 13 جوان 2010.

3. جريدة الخبر اليومية، الثلاثاء 15 جوان 2010.

4. جريدة الخبر اليومية، الأربعاء 16 جوان 2010.

5. جريدة الخبر اليومية، الخميس 17 جوان 2010.

1/ Ouvrages

1. COTTA (A) : Le capitalisme « Que- Sais- Je, Ed PUF 1973.

2. BENISSAD (H.) : Lôajustement structurelle, lôExpérience du Maghreb OPU Alger 1999.

3. BENISSAD (M.E) : économie de développement de lôAlgérie : sous-développement et socialisme, OPU, Alger 1982.

4. Duguzan (J. F) et Giradet (R) : La méditerranée : nouveau défis, nouveaux risques », édition publisud 1994.

5. Drevet (J.F) : La méditerranéen nouvelle frontiére pour lôEurope des douze, édition KATHALA 1986.

6. EL MELLOUKI Riffi (B.) : la politique française de coopération avec les états du Maghreb (1955 ï 1987). Toukal, Casablanca, 1989.

7. KAUFFMAN (P.) : Intégration européenne et régionalisme dans les pays en développement, Edition LôHamarttan, Paris 2009.
8. MEBTOUL (A.) : LôAlgérie face aux défis de la mondialisation, OPU Alger 2002.

9. Rigaux (A.) : traité sur lôunion européenne signé à Mastricht le 07 Février 1992, édition economica 1995.
10. Nasereddine (S.): La Privatisation des entreprises en Algérie OPU Alger, 2005.
11. Otmane (B.) : La coopération entre lôUnion Européenne et lôAlgérie « accord dôassociation » OPU, Alger 2006.

2/ Revues et périodiques

1. BOUZIDI (N) : « Les enjeux économiques de lôaccord dôassociation Algérie ï CEE » in revue IDARA, Volume 12, N° 2, 2002.
2. Coval (C) : Une nouvelle politique méditerranéenne : in revue du marché commun, N° 337 Mai 1990.
3. EBERHARD (R.) : La Politique méditerranéenne de la communauté Européenne, in influence méditerranéenne N° 07, 1993.
4. Taylor (R.) : Les conséquences du 2ème élargissement de la communité européenne pour les pays du sud de la méditerranée, in Europe information développement Bruxelles, Juin 1985.
5. RENIER (R.) : LôEurope et le sud de la Méditerranée, le courrier N° 108, Bruxelles Mars- Avril 1988.

3/ Rapports :

1. CNES : Projet de rapport sur la situation économique, 2ème semestre 1998 Mai 1999.
2. CNES : Rapport sur les systèmes des relations de travail dans le contexte de lôajustement structurelle, Alger, Avril 1998.

3. O.N.S : !quelques statistiques et indicateurs économiques, Avril 2006.

4/ Sites Internet

www.bank-of-algeria.dz

www.uluminsania.net

www.ons.dz

الفهـــرس

مقدمة **02**

الفصل الأول الجماعة الأوروبية وسياستها المتوسطية

المبحث الأول: فكرة قيام وإنشاء الجماعة الأوروبية **09**

المطلب الأول: مراحل تطور الجماعة الأوروبية **09**

أولا/ نشأة الجماعة الأوروبية **09**

ثانيا/ أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية **10**

ثالث/ تصاعد عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية **11**

رابعا/ معاهدة ماستريخت والانتقال من السوق الأوروبية الموحدة إلى الاتحاد الأوروبي **12**

المطلب الثاني: تطور العلاقات الأورومتوسطية **13**

أولا/ المرحلة الجزئية في الفترة 1957-1989 ..... **13**

ثانيا/ المرحلة الشاملة 1989-1995 ..... **15**

ثالثا/ تقييم المرحلتين **18**

3-1 التبادل التجاري **18**

3-2 التعاون المالي **20**

3-3 اليد العاملة **23**

المبحث الثاني: العلاقات الأوروبية المتوسطية **24**

المطلب الأول: مؤتمر برشلونة **24**

أولا/ أسباب انعقاد المؤتمر **24**

ثانيا/ توافق برشلونة **25**

ثالثا/ صيغ الشراكة الأورومتوسطية **25**

رابعا/ آليات تمويل الشراكة **26**

المطلب الثاني: مجالات الشراكة 27
أولا/ المجال الاقتصادي 27
ثانيا/ المجال المالي 29
ثالثا/ المجال السياسي والأمني 32
رابعا/ المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني 34
الخلاصة 35

الفصل الثاني الشراكة الاقتصادية الأوروبية الجزائرية

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري 38
المطلب الأول: التوجهات الاقتصادية خلال الفترة 1967-1987 39
المطلب الثاني: الإصلاحات التنظيمية والهيكلية لاقتصاد الجزائري 41
أولا/ إعادة الهيكلة 42
1-1 إعادة الهيكلة العضوية 42
2-1 إعادة الهيكلة المالية 45
3-1 نتائج إعادة الهيكلة 46
ثانيا/ مرحلة استقلالية المؤسسات 46
1-2 مفهوم وأهداف الاستقلالية 46
2-2 شروط المرور إلى استقلالية المؤسسات العمومية 48
3-2 الصعوبات التي واجهت الاستقلالية 49
4-2 تقييم فترة الإصلاحات الاقتصادية 49
المطلب الثالث: أهم تحديات الاقتصاد الجزائري 58
أولا/ المنشآت والصناعة القاعدية 60
ثانيا/ وضعية القطاع الملي والنقدي 66
1-2 الوضع الخارجي 66
2-2 المالية العامة 66
3-2 الوضع النقدي 66

2-4 ضرورة الإصلاح المالي 67
المبحث الثاني:اتفاق الشراكة وتطور العلاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي 68
المطلب الأول: مراحل تطور العلاقة الأوروجزائرية 68
أولا/ العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل 1976 68
ثانيا/ اتفاقية التعاون سنة 1976 69
ثالثا/ مسار برشلونة 69
المطلب الثاني: مفاوضات الشراكة الأوروجزائرية 70
أولا/ بنود اتفاق الشراكة 71
1-1 الحوار السياسي 71
2-1 الانتقال الحر للسلع 72
3-1 تجارة الخدمات 73
4-1 التعاون الاقتصادي 73
5-1 التعاون الاجتماعي والثقافي 74
6-1 التعاون المالي 74
7-1 التعاون في ميدان العدالة 75
ثانيا/ أهداف اتفاق الشراكة 75
ثالثا/ إجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة 76
خلاصة 78

الفصل الثالث انعكاسات اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على المؤسسات الاقتصادية

المبحث الأول: واقع وتطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر 81
المطلب الأول: تنظيم المؤسسة الاقتصادية في الجزائر 81
أولا/ مفهوم المؤسسة 81
ثانيا/ نشأة المؤسسة العمومية 82

المطلب الثاني: عوائق تطور المؤسسة الاقتصادية في الجزائر 86
أولا/ العوائق الداخلية 86
ثانيا/ العوائق الخارجية 86
المبحث الثاني: واقع المؤسسة الاقتصادية في ظل الشراكة الأورومتوسطية 88
المطلب الأول: المؤسسة الاقتصادية والخوصصة 88
أولا/مفهوم وأهداف الخوصصة 89
1-1 مفهوم الخوصصة 89
2-1 أهداف الخوصصة 89
ثانيا/ إستراتيجية الخوصصة في الجزائر 90
2-1 أسباب ودواعي الخوصصة في الجزائر 90
2-2 واقع خوصصة المؤسسات في الجزائر 92
2-3 نتائج خوصصة المؤسسات في الجزائر 93
ثالثا/ عوائق الخوصصة في الجزائر 94
رابعا/ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخوصصة في الجزائر 95
4-1 الآثار الايجابية 95
4-2 الآثار السلبية 96
المطلب الثاني: المؤسسة الجزائرية والشراكة 97
أولا/ مفهوم الشراكة 97
ثانيا/ خلفيات وأهداف الشراكة 97
ثالثا/ أشكال الشراكة 100
3-1 الشراكة المالية 100
3-2 الشراكة التجارية 100
3-3 الشراكة الصناعية 100
3-4 الشراكة التقنية 100
رابعا/ نتائج وتطور الشراكة في الجزائر 101
المبحث الثالث: انعكاس اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على 102

الاقتصاد الجزائري
المطلب الأول: الآثار الايجابية على المؤسسات الاقتصادية **103**
المطلب الثاني:الآثار السلبية على المؤسسات الاقتصادية **105**
أولا/ في جانب المواصفات والجودة **105**
ثانيا/ المنافسة **105**
ثالثا/ في جانب الأسواق والأسعار **106**
خلاصة **109**
الخاتمة العامة **111**
المراجع **116**